وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

الموضوع :

سياسة الجوار الأ وروبية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في القانون الدولي

تخصص قانون دولي

من إعداد الطالبتين:

* بن يحي صليحة

* عرابي أسماء

إشراف الدكتور:

*بن عرفة محمد نذير

لجنة المناقشة:

د/..زازة لخضر ..... رئيسا

د/.بن عرفة محمد نذير ..... مشرفا ومقررا

د/بوعيشة بوعقالة ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018 /2019

إهداء

الشكر والحمد الكثير في الأول والأخير الله العلي القدير الذي وفقنا الإتمام هذا العمل ب

فضله وصلنا لما نحن فيه.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من شجعني ودفعني إلى الطلب العلم دائما وأبدا

إلى من أحب، أقدر وأحترم، إلى أروع وأجمل نعم الدنيا إلى أبي وأمي

إلى من كان نعم السند وطيب القلب وأخواتي إلى ملائكة وروح قلبي عمار وبيسان ورزان .

إلى القلوب الرحيمة التي أحسنت معاشرتي صديقات عمري

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أسماء

إهداء

أتقدم باهداء عملي المتواضع هذا الى روح زوجي الغالي رحمه الله و طيب ثراه و جعل قبره روضة من رياض الجنة.

الى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها الى من سهرت لاجلي الليالي كي أسمو

و أصل للمعالي الى منبع العطف و الحنان و ماسحة ادمع و الاحزان الى أحلى و أغلى كلمة نطق بها اللسان.

لك أمي حبيبتي أطال الله في عمرها و حفظها لنا.

الى من جعل العلم منبع اشتياقي الى من علمني حب الحياة و الصبر على المشاق و الاعتماد على النفس الى من زرع في نفسي الحب و العطاء أقدم وسام الاستحقاق .

أنت أبي الغالي أطال الله في عمرك و حفظك من كل سوء

الى أبنائي الأعزاء يوسف ، مريم ، رانيا حفظهم الله من كل سوء ، الى اخوتي الاعزاء و أبنائهم سمية ، فرح ، أنس ، كريم ، ريتاج و البرعمة الصغيرة نورة حفظهم الله .

دون أن ننسى عائلتي الثانية عائلة زوجي رحمه الله عائلة "بوكريف"

الى صديقتي العزيزة فاطمة الزهراء شبيرة أدام الله صداقتنا.

الى كل القلوب التي أحبتني و ان كنت لا أعرفها.

صليحة

شكر و عرفان

الشكر الله أولا وأخرا، وأحمده كثيرا على توفيقه لنا في أتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمتها علينا

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف بن عرفة محمد نذير على قبوله الأشراف على هذه المذكرة وعلى كل مساعداته وتوجيهاته التي قدمها لنا طوال فترة أعداد هذا البحث

كما أتوجه بالشكر مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

ولا يفوتني في هذا العام أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة بقسم الحقوق الذين لم يبخلوا عينا بتوجيهاتهم ونصائحهم فألف شكر.

وفي الأخير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في أنجاز هذا العمل.

صليحة – أسماء

مقدمة

شهد العالم منذ القرن العشرين تغيرات كثيرة أثرت في محتويات الأحداث في عدة مناطق في العالم سواء كانت هذه المتغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية فكانت أوروبا من المناطق التي تأثرت كثيرا ومرورها بعدة متغيرات على مر السنين فبعد الحرب العالمية خرجت الدول الأوروبية من حرب مدمرة أثرت عليها فرغبت هذه الدول بوضع خطة أو استراتيجية وكان الهدف منها الحد من النزاعات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية أما بعد الحرب الباردة حصلت تغيرات جديدة بانهيار الثنائية القطبية وتحول الى نظام أحادي بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وبروز قوى اقليمية فاعلة على المستوى الدولي وتأثيرات التي شهدتها أحداث 11 سبتمبر 2001 وتصاعد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي فأخذت أوروبا تسعى لضمان مكانة قوية في ظل تنافس القوى الكبرى مما أدى بها للسعي بأخذ مكانة أفضل تأثيرا من القوى الكبرى خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبظهور نزاعات وتهديدات أمنية على حدودها الشرقية الجنوبية دفعها الى زيادة قوتها وعدم اعطاء فرصة للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في المنطقة وانفرادها في حل النزاعات فلم يقتصر دور الاتحاد الأوروبي في بسط هيمنته على الدول الأوروبية بل تعدى ذلك الحيز الأوروبي فأصبح يقوم بتغيرات خارج حدوده وذلك بوضع سياسته الخارجية كوسيلة أو استراتيجية بتأثير على الدول العالم في ظل ظهور قوى كبرى .

وبظهور بوادر نزاعات على حدودها الشرقية و كذا ظهور تهديدات أمنية جديدة أتية من الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تهدد أمن أوروبا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة وساعد ذلك في انتشار ظاهرة العولمة مما أدى بأوروبا بالاهتمام بالضفة الجنوبية والوقوف أمام هذه التهديدات التي أصبحت تهدد أوروبا داخليا أكثر ما كانت عليه في السابق بالاضافة لهذه الدول الجنوبية التي أصبحت عاجزة من الحد من هذه التهديدات والتي ساهمت في عدم استقرارها فكل هذه الظروف أدت الى اقتناع ضفتي البحر الأبيض المتوسط بضرورة التعاون المشترك للحد من هذه التهديدات وفي هذا السياق جاءت سياسة جديدة سميت سياسة الجوارسنة 2004 والتي أنبثقت من الوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي والتي تهدف بدورها الى التعاون في عدد كبير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والذي يعتبر أهم مجال فأطلقت هذه السياسة للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزه للاستقرار والامن والازدهار في البلدان الأقرب الى حدوده ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بهذه الأهداف لكن الأحداث في الأعوام الأخيرة أظهرت الحاجة لمقاربة جديدة ولاعادة تحديد الأولويات وادخال طرق عمل جديدة وهذا ما أدى بمراجعة هذه السياسة 2011 .

فمن أهم أسباب اختيارنا للموضوع هو حداثته مما يعطي لهذا الموضوع طابعا جديدا في البحث عن مفهوم هذه المبادرة الأوروبية و أهدافها ومبادى ومدى استجابة دول جنوب المتوسط الغربي لهذه السياسة ومحاولتنا لتبين خلفيات والدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بشكل كبير في التوسع نحو جيرانه في وسط وشرق أوروبا من جهة والانفتاح والتعاون الكبير مع دول جنوب غرب المتوسط من خلال اقتراحه لهذه السياسة والتي جاءت لاعتبارات أمنية مرتبطة بحماية حدود أوروبا من التهديدات الأمنية الجديدة في غرب المتوسط لم يعد بمقدور أوروبا مواجهتها بمفردها .

أما عن كلامنا عن أهمية هذا الموضوع يكتسي أهمية من خلال الطرح الذي جاءت به هذه المبادرة الأوروبية والتي تتمثل في سياسة الجوار الأوروبية تهدف الى توسيع الاتحاد الأوروبي بهدف اعادة رسم حدوده الشرقية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي قبل تفككه وكذلك بهدف منع ظهور خطوط انقسام جديدة على حدوده فتم اقتراح هذه المبادرة لتنمية التعاون بين بلدان جنوب المتوسط الغربي في عدد كبير من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والمجال الأمني ذو الأولوية لهذه المبادرة وتقوم على مبادئ هامة منها حقوق الانسان , الديمقراطية , حكم القانون و الأمن و الرخاء بين دول ضفتي المتوسط المجاورة لأوروبا .

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا لانجاز هذه المذكرة فكأي بحث ذو طابع جديد وجدنا صعوبات في تحصيل المراجع سواء كانت باللغة الاجنبية أو باللغة العربية لمايكتسيه هذا الموضوع من حداثة وأهمية , فنحن نقصد بالمراجع الكتب التي تتكلم عن الموضوع بشيئ من التفصيل لذلك وجدنا صعوبة في الوصول اليها بسبب نقصها .

وعليه بمأأن سياسة الجوار تعتبر كجزء من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي تهدف للتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والامنية والذي يعتبر أهم مجال وعليه يمكننا طرح الاشكالية التالية :

كيف تبلورت استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن سياسته الخارجية ومامدى فعاليتها في ظل المتغيرات الدولية ؟

الاطار المنهجي للدراسة :

كأي بحث أو دراسة علمية لتبلغ هدفها لابد من تتبع منهج علمي معين ونحن في بحثنا هذا ونظرا لطبيعته اتبعنا **المنهج التاريخي** فيعد هذا المنهج مهم في دراسة موضوع ما ذلك أن أي باحث عن أي ظاهرة لابد من تتبع الخلفية التاريخية لها لفهم كيف تطورت هذه المبادرة الأوروبية التي لاتخرج عن نطاق العملية الأم والمتمثلة في مسار برشلونة 1995 وتطورها من ألية الأوروبية للجوار والشراكة الى ألية الأوروبية للجوار .

وحتى نتمكن من الالمام بجوانب هذا البحث وتحليل والاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا تقسيم البحث وفقا مايلي :

تناولنا في الفصل الأول الاطار المفاهيمي لسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والمبادئ التي تقوم علبها مرورا الى أليياتها والعوامل المؤثرة فيها .

أما الفصل الثاني تطرقنا بشيئ من التفصيل عن جزء من هذه السياسة ألا وهي سياسة الجوار الأوربية من تطورها التاريخي وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها وكيف تم مراجعة سياسة الجوار الأوروبية ثم تطرقنا الى الأليات تطبيقها والرؤية المستقبلية لها .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تمهيد :

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى دراسة عامة وشاملة لسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من تطور التاريخي لهذه السياسة الى المبادئ التي تقوم عليها والخروج بأهم النقاط التي تحدد أهميتها وتأثيرها على الدول الأخرى وأبرز الأجهزة مخولة لها سلطة اتخاذ القرارالسياسي من مجلس الاتحاد الأوروبي ،مجلس الوزراء ،المفوضية الأوروبية الى البرلمان الأوروبي وفي الأخير سوف نتطرق لأهم العوامل المؤثرة عليها سواء كانت هذه العوامل اقتصادية أول سياسة أو عسكرية .

فمصطلح السياسة الخارجية ظهر على شكل تعاون سياسي في عدة محاولات من خلال عدة مؤتمرات ومعاهدات غير أن هذه المتعاونات السياسية لم يتجاوز تبادل المعلومات و الخبرات و التشاور فمع مجيئ معاهدة **ماستريخت** في 28نوفمبر 1992والتي أسست الاتحاد الأوروبي ,وأنشأة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كسند لهذا الاتحاد وحتى نهاية السبعينيات ,تطور مسار بناء وتكريس السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل .

المبحث الأول:مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

فقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تجسيده عمليا ,منذ بداية الخمسينيات ,بإنشاء **مجموعة الدفاع الأوروبي** ولاكن فشلت هذه بسبب موقف فرنسا ,التي رأت ذالك يمس بسيادتها الوطنية 'ويشكل قيودا عليها في مجال الدفاع 'وفى بداية الستينات جرت المفوضات أوروبية من أجل قيام تعاون سياسي أقوى وإقرار سياسات أمنية وخارجية مشتركة بهدف بناء قوة دولية ثالثة مستقلة وقادرة على انتهاج سياسة خارجية جديدة مأثرة .

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .

ظهر مصطلح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في عدة محاولات تنظيم إطار السياسة الخارجية منذ 1969 فقد انبثت من ما يسمى بـ " التعاون السياسي الأوروبي " ومن المؤتمرات و المعاهدات منها التي جمعت رؤساء و حكومات الدول الأعضاء من الجماعة الأوروبية في **لاهاي** (1969) **(وكوبنهاجن)** 1973 **و باريس** 1974 **و لندن** 1981 مما أسفرت عليها عدة قرارات مشتركة و كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول.

غير أن هذه المتعاونات السياسية لم يتجاوز تبادل المعلومات و الخبرات و التشاور ، لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و السياسة الخارجية لدول الأعضاء و المؤسسات المشتركة وقد ظلت هذه الهياكل التنظيمية و المؤسسة للتجربة التكاملية الأوروبية غير قادرة على بلورة إطار القانوني يمكن من خلاله اتخاذ مواقف مشتركة أو خلق ألية لتنفيذ و متابعة هذه المواقف مدة طويلة .

فمنذ الحرب الباردة وحتى بعد انتهاءها تميزت ببطئ وعدم إعطاء نتائج ذات فعالية في إحداث تغير حقيقى وعملي في صناعتها ويمكن الرد هذا التعثر في عاملين أساسين[1]:

- الهيمنة اعتبارات الصراع ثنائية القطبية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية.

[1] مجدان محمد ، التحديات قيام السياسة الأروبية الموحدة و المؤطرة ، سياسات أروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا ، جامعة الجزائر3، 2000 ص275

فهو التمايز في رأي الدول الأوروبية الأعضاء في المسيرة التكاملية للعالم الخارجي و إدراكها السبل تحقيق مصالحها في الإطاره [1]وفيما يتعلق بالعامل الأول فإن الوزير الأسبق لوزارة الخارجية الفرنسية " هوبررت فدرين"يقول فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى تحديد هويته السياسية و الإقليمية ، ذلك فإن الأوروبيون لا يعرفون بدقة هل يشكلون رافدا من تجمع أمريكي غربي أولهم حفارة أوروبية خاصة و هذا التذبذب هو العائق الأساسي أمام بروزقوة أوروبية لها وسائلها دفاعية المميزة و سياستها الخارجية المستقلة [2].

أما ما يخص العامل الثاني وفق لدراسة (و التركار لسنيس) فإن إصرار كل الدول أوروبية على حماية سيادتها القومية يؤثر في سياسة كل منها ، الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية ، فتأثير هذا العامل يمتد إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة و حتى إلى ما بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي ، و ذلك لأن الاتحاد ليس فوق القومية ، بل مازالت الدولة هي الوحدة الأساسية التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي و أن لحكوماتها هي الفاعل الرئيسي إلى جانب مؤسسات الاتحاد ، في عملية صنع قرارات السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي ، ومن ثم فإن لكل دولة داخل الاتحاد مصالح قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات الخارجية التي تصدرها عنه .

لذلك فإن السياسات الخارجية التي تصدر عن الاتحاد الأوروبي هي في النهاية حصيلة تفاعل بين مختلف الدول الأعضاء [3] ومع انتهاء الحرب الباردة فقد واجهت أوروبا ثلاث خيارات:

فخيار بناء سياسة خارجية و أمنية مشتركة و مستقلة بشكل كامل.

تدعيم الذراع الأوروبي في الإطار " الناتو Nato" من خلال تعديل أبنيته و غاياته و أسلوب صنع القرارات داخله .

[1] محزم عبد المالك: السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ، مأخوذ من مدونات موقع المكتوب.2019/03/06 http://melekherorist-moktooblog.com تاريخ الاطلاع 2019/04/01 الساعة 18:30

[2] محزم عبد المالك المرجع نفسه

[3] علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة العربيةبعد الحرب الباردة طبعة الأولى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ص 280-281

نجد أن " السياسة الخارجية و الدفاع المشترك ، لم تظهر في الأدبيات الرسمية للجماعات الأوروبية إلا بعد إبرام معاهدة " ماستريخت" المنشأة الاتحاد الأوروبي ، و طبقا المادة (11) من اتفاقية "ماستريخت" فإن السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة الاتحاد الأوروبي تهدف إلى:[1]

1- العمل على حماية القيم المشتركة و المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي,و ضمان أمن الاتحاد الأوروبي دولة الأعضاء وأيضا الإسهام في حفظ الأمن و السلم الدوليين، وفق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و المساهمة في تطوير التعاون الدولي وفي تحقيق التنمية، دعم الديمقراطية و دولة القانون و كفالة احترام الحقوق الإنسان.

فقد تم فصل هذه الأسس في معاهدة " أمستردام"[2] التي دخلت حيز التنفيذ اعتبار من (ماي 1999) و أدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات من كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأوروبية و الأمن المشتركة و أدت إلى استراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها المصالح الدول الأعضاء المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

أما من ناحية مستويات العمل المحددة للسياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في ظل هذه المرحلة و تطور عملية التكامل و الاندماج الأوروبي ، يمكن التميز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع و تنفيذ السياسة الخارجية الاتحاد الأوروبي.

يتعلق بالمجالات التي يمارسها الاتحاد الأوروبي بشأنها " السياسة خارجية مشتركة وموحدة يديرها منفرد نيابة عن جميع دول الأعضاء ولحسابهم ، من خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول و تمثلها على صعيد الدبلوماسي الخارجي و قد تشمل تلك المجالات الأمور ذات صلة بالتجارة الدولة و الصعيد البحري و أيضا يتعلق بالمجالات التي يمارسه الاتحاد الأوروبي بشأنها "السياسة خارجية المشتركة يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء و بالتنسيق بينهما و بالتالي لا تتخلى الدول على صلاحيتها الكاملة في هذه المجالات و

[1] مالك عوني: السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، أفاق التكامل الجديد مجلة " السياسة الدولة " ، القاهرة ، مركز الأهرام **أكتوبر / 2000 ص 36**

[2]- معاهدة أمستردام 1999 أتت بتعديل معاهدة ماستريخت ، و المعاهدة المنتشأة للجماعة الأروبيةوعدد من المراسيم الأخرى و تم توقيعها في 02أكتوبر 1997 ودخلت حيز النفاذ 1999 وأدخلت المعاهدة تغيرات كثيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي .

التي تعهدها الاتحاد كي يدرجها ، إما قد تتقاسم معه هذه المجالات وهذه الصلاحيات قد تحتفظ بها لنفسها مع إلزامية بضبط و القيد تحددها هذه المؤسسات التكاملية فأصبحت تعطي معظم المجالات الخارجية الآمنة [1]

و يتركها أمر إدارتها بالكامل الدول الأعضاء و منها تدخل من الجانب الاتحاد الأوروبي و أن يضيق نطاق هذه المجالات و يتأكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشمل المستوى الأول و المستوى الثاني.

و تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح يدير شبكة مع العلاقات المؤسسة مع الدول العالم لم تكف عن الاتساع حتى أصبحت تشمل الآن معظم إن لم يكن جميع العالم و المنظمات الدولية و الإقليمية ، ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة لسياسة الخارجية الأوروبية في ما جاءت بها معاهدة "ماستر يخت" فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على المستوى الأول و الثاني معا ، أي إما موقف موحدا أو عملا مشتركا يكون منه إلزامية الأعضاء كافة ، في تناول العلاقات الخارجية و المشكلات التي تكون لدول الأعضاء مصالح مشتركة فيها ، بما يضمن وحدة سياسات ، و مواقف الدول الأعضاء و خاصة في المنظمات الدولية التي لا تشترك في عضويتها كل الدول الأعضاء مثل:مجلس الأمن.[2]

وقد أعطت السياسات الخارجية الأوروبية أهمية كبيرة في إعطاء الأولوية لكنها سياسة المشتركة وهي عبارة عن المؤسسات فاعلة لسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة للاتحاد الأوروبي فقد تطورت هذه الفكرة فما يسمى ب (بركسلة[3]) لسياسة الخارجية الأوروبية ،والتي كان صاحب هذه الفكرة " خافبير سولانا" في أكتوبر 1999 بحيث قام الاتحاد الأوروبي بتعينه " كأول مندوب يمثل السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة للاتحاد ، فضلا عن تأسيس اللجنة السياسية الأوروبية في بروكسل مسؤولية تشكيل سياسات مشتركة فيما بينهم ، و تم إنشاء "لجنة عسكرية الأوروبية" "EMC" وهي أعلى كيان العسكري للاتحاد الأوروبي و تتمثل و طبقتيها في تقديم النصيحة العسكرية و التوصيات إلى المجلس الأوروبي التوجيه العسكري لـ" مجموعة

[1] . مالك عوني نفس المرجع السابق **ص55**

[2] المرجع نفسه **ص56**.

3**بركسلة** :ينسب هذا المفهوم إلى بروكسل عاصمة بلجيكا

العسكرية الأوروبية" والتي يشمل دورها في إعطاء الخبرة العسكرية لدعم السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوربي ، فضلا عن ذلك وافق المجلس الأوروبي في قمته في هلستكي في ديسمبر 1999 و التي تم خلالها تدشين هذا الإطار المؤسسي وافق المجلس الأوروبي على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على عمل عمليات حفظ السلام و عمليات إدارة الأزمات [1] بحيث يملك الاتحاد الأوربي شبكة متكاملة التي حظيت باعتماد الاتحاد الأوروبي ، تدير المفوضية أكثر من (120) ممثله عن السفرات الأجنبية ، و تتولى هي مهمة التطور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و الدول ذات الإحجام و الثروات المختلفة و تحقيق سياسات و قيم الاتحاد الأوروبي و إطلاع بروكسل على التطورات الميدانية و إلى جانب المتابعة بين الموطنين الكبار و الوزراء و البرلمانيين ، و يعقد الاتحاد الأوروبي لقاءات القمة المنظمة ، مرة أو مرتين كل عام مع شركائه مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و يطرح الاتحاد موافقة في المنتديات و الأطراف كالأمم المتحدة و البنك الدولي و منظمة التعاون و الأمن في أوروبا و تعمل هذه الجهات على تطوير ضمان تحقيق أهداف السلام و الأمن المشتركة [2]

فالاتحاد الأوروبي مد واجهة صعوبة بين توافق في السياسة الخارجية و فكرة توحده بين الأعضاء ، و يعتبر الكاتب اليمني " روبيرت كاغان" (Robert kagan) في كتابه " الفردوس و القوة أمريكا و أوروبا في النظام عالمي الجديد "الصادر في 2003 عن أزمة العلاقات الأمريكية و الأوروبية و يشخص حالاتها و أسبابها فهم يعتبر أن التوزيع الحالي للإدارة على المسرح السياسة الدولة سند إلى الولايات مهمة التخطيط ، و أوربا مهمة التنفيذ و يعتقد أن المواقف الأوروبية على الساحة الدولية والتي تفضل العمل بالوسائل السلمية و من خلال الأمم المتحدة وقد لاحظ " روبيرت كاغان" أن اختلاف التوجه الاستراتيجي الأمريكي عن التوجه الأوروبي ناتج عن كون الولايات المتحدة تأخذ فضل اختيار الأحادية و الهيمنة الانفرادية لأنها تحتكر اليوم القوة ، و من ثم ترى المؤسسات الدولية عائق يعرقل سياستها الخارجية ، في حين يلجأ الأوروبيون نتيجة لضعفهم و عزوفهم عن الإنفاق العسكري إلى المنظومة التشريعية و القانونية التي يريدونها إطار لتحديد

[1] حسين طلال مقلد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والامنية الأوروبية المشتركة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 25 العدد الاول 2009 ، سوريا ص 77

[2] غازي فيصل حسين كتاب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي طبعة الأولى دار الراية الأردن 2017 ص 33

العلاقات بين الدول [1]ولكن هذا الموضوع أكثر تعقيدا ، من وجهة الأوروبيين لأن السياسة الخارجية ليست مسألة تجارة و أمن و علاقات دبلوماسية ، فحسب بل إن هناك مجموعة كبيرة من القضايا الأخرى التي تؤثر كثيرا منها في الحياة اليومية لمواطن الأوروبي ، و تساعد على تكيف نظرة الاتحاد إلى العالم الواسع ، و تتراوح هذه القضايا بين ضرورة محاربة انتشار المجاعة و السيطرة على الهجرة و بين الحملات الهادفة الفعلية للأمن الإنساني و لتعامل مع مجموعة جديدة من التحديات الناشئة في العالم ، و على البحث على الفرص جديدة لتعزيز الديمقراطية في أوروبا و أفضل أسلوب لتنظيف التهديدات هو الحوار و الارتباط و يصبح كردع و الاحتواء ، و ينبغي على السياسة الخارجية بناء أنظمة دولية و صياغة أعراف مشتركة و التفاوض على المعاهدات دولية ملزمة و كل ذلك تأسيسه لتعاون موسع يبين التحديات العالمية مثل (الاحتلال العالمي) ووقف الهجرة ووقف الانتشار الأسلحة، و حسب رأي بعض الباحثين أن أوروبا تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية أكثر من حكومة الولايات المتحدة في نفسها و بخلاف ذلك فان الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر مانح للمساعدات التي تمنح لدولة الفقيرة و تقدر قيمة مساعداتها ضعف ما تقدم للولايات المتحدة و أكثر و تعتبر الاتحاد الاوروبي أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول النامية تنمح بذلك مجال نفوذه في المناطق غير المستقرة باستخدام القوة بشكل المرن (النفوذ اقتصادي و الثقافي) و تحقيق باستخدام القوة القهرية [2] فإن الاتحاد الأوروبي و سياسة الخارجية قد أحرز تقدما و تطورا كبيرا ، و بات شكل يحد ذاتيه قوة سياسية من قبل وزارة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوربي (Echo) التي تتولي تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية و النزاعات المسلحة ، تعد هذه الوزارات من أكبر المتبرعين في العالم و يتم توسع مساعداتها بتعاون مع شركات المتمثلة بوكالات تابعة للأمم المتحدة و أكثر من (170) منظمة غير حكومية مثل أوكس فام (Oxfam) و أطباء بلا حدود ، للمساعدات الفردية و قد بلغ حجم الماليمايقارب (5 مليارات يورو) و ذلك لتمويل المساعدات الإنسانية في أكثر من (85) بلدا.

وعليه فقد أصبحت أروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجيا بفضل سياستها الخارجية و التدخلات و المواقف كقضايا البيئة و القانون الدولي و التنمية الاقتصادية و الرخاء الاجتماعي.

[1] أنور محمد فرج السياسة الخارجية المشتركة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ،اعلان برشلونة نموذجا ص 84

[2] نفس المرجع ص 85

فأصبحت بفضل أجهزتها الفعالة في العالم و بأن الاتحاد الأوروبي أصبح لاعب سياسي فعال على ساحة الدولية يمكن أن يعادل نظيره الأمريكي على الضفة الأخرى للأطلسي ، كما يرى أستاذ العلاقات الدولية و مدير برنامج الاتحاد الأوروبي في جامعة "برنشون الأمريكية" " أندرو مورافشيك" أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا تتغير .

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية لاتحاد الأوروبي .

جاءت معاهدة **ماستريخت**[1] في 28نوفمبر 1992,بتأسيس الاتحاد الأوروبي ,وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كسند لهذا الاتحاد وحتى نهاية السبعينيات ,تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة ففي اجتماع مجلس أوروبا في**كولونيا** سنة 1999,تم التوصل إلى إجماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى فبإدارة الشؤون الدولية ,عن طريق تقوية سياسة دفاعية والية عسكرية ذاتية ,وهياكل ومؤسسة لصنع واتخاذ القرارات وتم إنشاء منصب الأعلى للسياسة الخارجية المشتركة [2].

وقد أنشأ المفوضة العليا للسياسة الخارجية و الأمن المشترك في "قمة كولون" العام 1999 والتي ترأسها الرئيس الحلف الأطلسي الأسبق "خافير سولانا" كأول ممثل لهذه السياسة وتتمثل مهامه فى مساعدة مجلس الاتحاد الأوروبي على التحضير وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية ثم جاءت قمة **هلسنكي**[3] سنة 1999,للبحث عن أسباب فشل وعجز الاتحاد فيإدارة الأزمات وخاصة أزمة كوسوفو 'أين فشل الاتحاد فشلا ذريعا فتم في هذه القمة ,الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية على حفظ السلم ,والقيام بعمليات إدارة الأزمات ثم جاءت قمة **نيس**[4] في ديسمبر 2000,والتي وضعت القواعد العملية لنواة العسكرية الأوروبية كما أقرت إنشاء لجنتين لتسير هذه القوة وهما لجنة السياسية واللجنة الأمنية , وفى سنة

[1]– معاهدة ماستريخت في 28نوفمبر1992، و التي عرفت بمعاهدة الاتحاد الأروبي و هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأروبي دخلت حيز التنفيذ في أول نوفمبر 1992.

[2] حسين طلال مقلد ، مرجع سبق ذكره ص64 .

[3] قدمة هلنسكي L'acord de helenski ، وثيقة صدرت عن مؤتمر هلنسكي المنعقد عام 1975 ، نظمت أسس الأمن و التعاون بين الدول الأروبية في منتصف الخمسينيات.

[4]معاهدة نيس وقعها دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 2001/02/26 ودخلت حيز التنفيذ 01 فبراير 2003 وحلت محلها لاحقا معاهدة لاشبونة في ديسمبر 2009

2007 استحدثت معاهدة لشبونة منصب رئيس الاتحاد الأوروبي ,كما أقرت تنشيط السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ووضع أهداف الاتحاد الخارجية بشكل مبسط وواضح .

و قد وضع الاتحاد الأوربي ، مجموعة من المبادئ والأهداف التي تحمل سياسة الخارجية اتجاه النظام الدولي ، وقد حددهذه المبادئ و التي كانت نابعة من القيم و التطورات المشتركة لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فان معاهدة **ماستر يخت** قد حددتها في هذه المبادئ .

الفرع الأول :مبدأ حفظ الأمن و السلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي خاصة مع دول الجوار

.

حسب ميثاق الأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يتمسك بالأمم المتحدة، رغم تأكده أنها أصبحت غير قادرة على أداء الدور الذي أنشأت من أجله ، و أن أطراف أخرى هي التي تحركها (أمريكا) ، لذلك فهو بفضل الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة في كل المسائل الدولية لحل النزعات بين الدول ولا يفضل استعمال القوة لحلها[1] بحيث أن الاتحاد الأوربي قد بنى نفسه من أجل القضاء على النزاعات داخل أوربا و الابتعاد عن حل مشاكله بالقوة ، كما أن النظام الدولي لا يفضل منظمات أخرى تحل محل منظمة الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين ، كمنظمة الحلف الأطلس و هو في هذا قد يتعارض تعارفا شديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية في اعتقاده تلجأ إلى منظمات أخرى أو تلعب هي بنفسها دورا الأمم المتحدة و التي تعمل على تهميش المنظمة الدولية التي تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي هي منظمة الوحيدة المخولة و إدارة النزاعات الدولية [2].

فمبدأ تعزيز والتعاون الدولي الخاصة مع الدول الجوار فأن الاتحاد الأوروبي ، وجهة سياسته الخارجية أكثر لفرض نموذج و تطور جديدقائم على الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق مؤسسات و منظمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، و أيضا عن طريق الدخول في شركات مع الدول المجاورة له كالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بما يعرف بالشراكة الأور ومتوسطية أو مع دول الشرق أوروبا التي لم تنظم بعد إلى

[1] حسن نافعة الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا ، دراسات الوحدة العربية 2004 ، ص 65

[2] حسين طلال مقلد المرجع السابق ص 66

الاتحاد أو حتى مع بقية المناطق في العالم ، بحيث السياسة الخارجية الأوربية هي عبارة عن الطابع الاقتصادي و الذي هو قائم على التبادل الحر بين الاتحاد و دول الخارجية و زيادة هذا التعاون بصفة تدريجية لتحقيق رفاهية الشعوب كما أن الاتحاد يريد تصدير نموذج فريد من نوعه في العالم و بالتأكيد على نجاح الاتحاد الأوروبي سببه زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية لأنها ارتبطت فيما بينها بمجموعة من المشاريع الاقتصادية الذي تجعل الأطراف فيها غير مستعدين بالتضحية بهذه المكاسب الاقتصادية لصالح نزاعات سياسية أو نزاعات عرقية،لذلك فإن الاتحاد الاوروبي،يلعب في اعتقادهم دورا مهما جدا في تعزيز التعاون الدولي في كل المجالات وأصبح ينظر إليه بأنه منطقة السلام [1].

الفرع الثاني :مبدأ تعزيز الحرية الديموقراطية الليبرالية و دفاع عنها واحترام حقوق الإنسان.

سادت في أوربا في أواخر القرن 17 و 18 والتي أساسها نظم الديموقراطية والتي كانت من مكونات الاتحاد الأوروبي و التي عملت على تصدير الافكار لكل مناطق العالم ، كما لعبت دورا في دفاع عنها من رغم أن أروبا لا تستعمل العنف لتصدير هذه الأفكار مثلما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين الى حد الأن[2].

من الرغم من هذا فان الاتحاد الأوروبي لا يزال يتعامل مع الدول غير الديموقراطية على أساس مصلحي في أغلب الأحيان والتي منحت مساعدات مالية لدول المغرب العربي كمساعدات اقتصادية تدخل في اطار الشراكة الأورو متوسطة لسنة 1995 كما منح دول أروبا الشرقية ، مساعدات التطور اقتصاديا كأساس تحضيري الانضمام الى الاتحاد الأوروبي وهي ذات أنظمة ديكتاتورية وطريقة الحكم فيها مختلفة كثيرا عن دول الاتحاد الأوروبي فاتفاقية" ماسترخت " ومن الرغم أنها أكدت على شروط الانضمام الى الاتحاد الأوروبي بأنها تقوم بإدخال إصلاحات سياسية على أنظمتها ،فإن الاتحاد لم يبالي بهذا كثيرا وأخذ يتصرف هو الأخر ببراغماتية محضة ، ولايزال يعتبر الديمقراطية هي أساس مهم جدا لتقوية العلاقات الودية والتعاونية ولكن بطرق سلمية وعدم تغيير الأوضاع بالقوة , فحقوق الإنسان مبدأ أصبح من أساسيات الديموقراطية في النظام الجديد، والاتحاد بصفته فاعلا فيه فإنه يعتبر لنفسه مسؤولا على شعوب العالم وقد

[1] الدكتور حسين طلال مقلد نفس المرجع السابق ص 68

[2] على الحاج المرجع السابق ص 79

قدم للعالم حول احترام حقوق الانسان كما أنه من الأوائل الذين برهنوا للعالم مبدأ التدخل لحماية حقوق الأنسان وأعطوا نموذج نقي حولة صيانة واحترام حقوق الانسان وكان ذلك في فرنسا في الثمانيات بواسطة " فرنسوا ميزان " وكمأن خبايا أسباب طلب فرنسا لمثل هذا التدخل محاطة بالشكوك وعدم البراءة لكن يمكن أن تعتبرها كخطوة جريئة لتحقيق احترام حقوق الإنسان في العالم [1]فأوربا حاولت أن تعطي صياغة بريئة لمبدأ التدخل الإنساني الذي أقرته الأمم المتحدة بحيث تطابق عليه تسمية " الحماية الدولية " لحقوق الأنسان بمقابل أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تحافظ على مصطلح التدخل الإنساني وهذا راجع طبعا لخلفيات حول المصطلح وتفسيره إن النموذج الأوروبي المتعلق باحترام حقوق الأنسان تجعل الكثير من شعوب العالم يتمنون العيش في أروبا لما فيها من حرية إبداء الرأي وفرص العمل المتساوية مما يجعلها رائدة في هذا المجال.

الفرع الثالث :مبدأ احترام القانوني الدولي وحرية التجارة الدولية .

إن مبدأ القانون الدولي والشرعية الدولية هو أساس تكوين الاتحاد الأوروبي والابتعاد عن الحلول الفردية والتسلطية ،ويعتبر القانون الدولي في نظر الأوربيين هو عبارة عن المرجعية الوحيدة لحل الخلافات بين الفواعل الدولية بحيث يجب الرجوع إليه في كل القضايا المختلفة إن حرب العراق وكوسوفو ، أعطت دورا إيجابيا في مدى تمسك الاتحاد الأوروبي بالقانون الدولي والشرعية الدولية كمأن أغلبية الدول الأوربية صادقت على اتفاقية إنشاء محكمة الجزاء الدولية سنة 1998 واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا معاكسا لها.[2]

إن حرية التجارة الدولية مبدأ راسخ في الاتحاد الأوروبي نتيجة تركيبية دولة الليبرالية الرأسمالية خاصة أقدم الأعضاء الأوائل وهو ينادي بفتح الحدود نتيجة قوته الاقتصادية وغير قابلة المنافسة من قبل السلع الأجنبية الأخرى ،ومع هذا نجد الاتحاد الأوروبي يفرض أحيانا قيودا صائبة على سلعة و شروط داخل المنظمات

[1]على الحاج نفس المرجع السابق – ص 90

[2]غازي فيصل حسين المرجع السابق ص30

الدولية لحماية منتوجاته الاقتصادية وحتى ميراثه الثقافي كما هو حاصل ومحل جدال في منطقة التجارة العالمية حول مسألة الاستثناء الثقافي [1].

وبالنسبة الاتحاد الأوروبي ضمن إطار القوانين والمؤسسات والمنظمات الدولية الخاصة بهذه المسائل ولا تكون هناك تعسف في انشغال القانون بفرض قوانين جائزة تحطيم اقتصاد الدول ولا تحترم القوانين وحدود الدول الأخرى .

[1] سالم عيسى معاصرة الاتحاد الأوربي ،– الأهالي للطباعة و النشر 1995 ص 35

المبحث الثاني : الأجهزة المخولة لتطبيق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والعوامل الخارجيةالمؤثرة فيها.

لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحقق أهدافه المنصوص عليها في المعاهدات السابقة إلا عن طريق الأجهزته السياسية و هياكله التنظمية فتعتبر هذه الأجهزة صانعة القرار السياسي في هذه المنظومة .

المطلب الأول: الأجهزة المخولة لتطبيق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي .

هناك مؤسسات رئيسية مخول لها اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي وهي المجلس الاتحاد الأوروبي ومجلس الوزاري والمفوضية الأوربية والبرلمان الأوروبي وسنتناول الدراسة هذه الأجهزة الأساسية ونبين مهامها وإصلاحها:

الفرع الأول :مجلس الإتحاد الأوروبي.

ويعد المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي، ويتكون من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، ولا يجوز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية، ورئاسية المجلس بالتناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته غالبا في (بروكسل) حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من الأعمال من المجلس بناء على ذالك يضم المجلس مؤسستين رئيس على المستوى الوزاري [1]ويعتبر أعلى سلطة في صنع القرار ,وعلينا عدم خلط بين المجلس الأوروبي وبين مجلس أوروبا فالأول هو إحدى هيئات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ,أما الثاني فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم في عضويتها معظم الدول الأوروبية ,كما أن المجلس الاتحاد الأوروبي قد بدأا لعمل من 08 نوفمبر 1993,وهو يعتبر الاطار الذي يجمع فيه الوزراء الخارجية على مستوى الاتحاد الأوروبي ,أما إذا كان الموضوع يتعلق بالاقتصاد يجتمع وزراء الاقتصاد على مستوى الاتحاد الأوروبي وهكذا باقي الوزارات ,أما وزراء الخارجية فيتمتعون بوضع خاص ويجتمعون مرة على الأقل شهريا وبالإضافة لمناقشة

[1] أنور محمد فرج المرجع السابق ص(86).

المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ولفهم ظروف نشأة وتطور ومكانة المجلس الاتحاد داخل هيكل صانع القرار الاتحاد الأوروبي 'وقد تم في ثلاثة مراحل أساسية وأولها نشأة الجماعة الأوروبية وامتدت عام 1974,و هذه الفترة كانت فعالة والتي سعى الجنرال شارل ديغول وإصراره على وجود جهاز سياسي يقود مسيرة الوحدة الأوروبية 'ويتولى رسم سياسات الجماعية ولفت انتباه إلى أهمية مؤتمرات والدور الفعال لمعالجة الأزمات التي تواجه الجماعة الأوروبية ثم أتت المرحلة الثانية والتي بدأت بقمة باريس عام 1974وامتدت حتى صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986وفيها بدأت قمة الجماعة تنتظم وتتحول إلى جهاز أعلى لصنع السياسات ,وقد حدد (إعلان شتوتغارت)عام 1983صلاحيات واختصاصات المجلس الأوروبي على عدة نقاط مهمة منها منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية و التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسية الخارجية ,التمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة إلى عملية التكامل الأوروبي ومناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي ,والعمل على تحقيق التجانسبين هذه الجوانب وتحديد مسيرة هذا العملية ورسم وبلورة السياسة.

الفرع الثاني: المجلس الوزاري.

يعتبر المجلس الجسم الرئيسي للاتخاذ القرارات على غرار البرلمان الأوروبي وأنشأ على اتفاقية 1950، يمثل المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد ويحضر اجتماعات المجلس وزير من الحكومة الوطنية لكل دولة عضو على سبيل المثال إذا كان محور النقاش هو البيئة، عندما يسمى المجلس البيئي وهكذا بالنسبة لبقية المجالات الأخرى[1]فالعلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، هي من مهمة مجلس الشؤون العامة والعلاقة الخارجية وهو إحدى 09 مجالس ضمن مجلس الإتحاد، كما للمجلس عدة مهام هي: تمرير القوانين وفي كثير من الأحيان يقوم المجلس بعملية التشريع مع البرلمان الأوروبي.

* تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الإتحاد.
* الموافقة على الميزانية الإتحاد الأوروبي بالشراكة مع البرلمان .
* تطوير سياسة الشؤون الخارجية والأمن المشترك لدول الإتحاد.[2]

[1] أنور محمد فرج نفس المرجع السابق ص87

[2] جعفر جرار ماستريخت و الصراع الأمريكي الخفي دار النفائس 1993 ص 118

* تنسيق التعاون بين المحاكم الوطنية، وجهود الشرطة في المسائل الجريمة.
* أبرام الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها .

ولكن يستطيع المجلس متابعة أعماله بطريقة مستقرة ودائمة أعطى الممثلين الدائمين والذي تتكون منسفراءالأعضاء المعتمدة لدى المجلس أما في ما يخص التصويت واتخاذ القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيط وفق مبدأ المساواة السياسية على أساس صوت واحد لكل دولة والقرارات تتطلب أغلبية خاصية وفق نظام التصويت الترجيحي أي هنا قد تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها أما القرارات بأغلبية الموصوف أي الوصول بالنسبة معينة من الأصوات الإجمالية تتعدى بنسبة 50% وغيرها من نسب و كان قرار المجلس الإتحاد يتطلب الحصول على 170 صوت أجمالي أما إذا كان القرار مقترح من المفوضية الحصول على نسبة 62% من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي كما أنها يساعد المجلس في أداء مهامه في مجالس السياسية الخارجية والسياسية الأمن في تنظيم منها ممثل أعلى الشؤون الخارجية الأمن والتي يستغل منصب الأمين العام للمجلس بالإتحاد أوروبا الغربية ويقوم بمساعدة مجلس الوزراء [1].

ويقوم ممثل الأعلى بصياغة الأعداد كل ما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسة الخارجية وسياسة الأمنية وأول ما شغل هذا المنصب " خافيرسولانا " الأسباني أكتوبر 1999أما في اللجنة الدائمة للسياسة الخارجية، الأمن ولجنة أركان الاتحاد الأوروبي والتي أنشأت في 2001 جانفي والتي كان دورها هو الدراسة وتحليل القضايا الأمنية وجمع رصيد متابعة المعلومات العسكرية والمتاحة وتشمل مراكز الدراسات الأمن والمتابعة عبر الأقمار الصناعية ومن ممثلون الخواص فهم عبارة عن ممثلون المجلس إلى مناطق معينة للقيام بمهام تتطلب إقامة طويلة نسبيا أو دائمة فهدف منها الإسهام والمشاركة في أيجاد تسوية الأزمات طويلة.[2]

الفرع الثالث: المفوضية الأوروبية.

تعتبر المفوضية الأوروبية احدي المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي ,غير إن هذه المؤسسات شهدت تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل الأوروبي ففي زمن الجماعة الأوروبية

[1] غازي فيصل حسين المرجع السابق ص 26
[2] نفس المرجع ص27

للفحم والصلب أطلق عليها اسم لسلطة العليا أما معاهدة روما أطلقت اسم المفوضية على المؤسسة المناظرة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفى جماعة الطاقة الذرية وعندما تم دمج هذه المؤسسات الثلاثة وأعيد صياغة أهدافها ,بما يتناسب مع الحركة التكامل الأوروبي لعملية صنع القرار وتبرز أهمية الدور , التي تقوم به المفوضية من خلال أعداد التشريعات حيث أن المفوضية هي البادر بأي تشريع إذا تقوم بأعداد مشاريع القوانين والتشريعات المختلفة وتقديمها للمجلس لمراقبة عليها وهى تقوم من تلقاء نفسها ,وبناء على توصية من المجلس أو البرلمان الأوروبي ,وأيضا تقوم المفوضية بمراقبة التنفيذ حيث تتولى دور الحارس للتأكد من تطبيق التشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد ,وذالك يتم على الوجه الملائم ,وفى حالة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل ,بل أن تلجا إلى المحكمة العدل الأوروبية ضد طرف الذي اخل بالالتزام.

القيام بالتنفيذ وذالك للمفوضية الأوروبية أيضا دورا يتمثل فى القيام بالإشراف على إدارة السياسات الجماعية الأوروبية ولها السلطة العليا .

أعضاء المفوضية الأوربية رجال ونساء لهم مناصبهم في بلادهم، ومقرها بروكسل وتخدم مصالح الإتحاد الأوربي ككل، منها يفرض على الموظفين الالتزام بذالك , بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون اليها. وتعتبر أيضا مؤسسة رئيسة في صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي وتكونت حسب اتفاقية الفحم والصلب لسنة 1951، أصبح عدد المفوضين 20 مفوض سنة 1995 (02 مفوض لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا) فأصبح لكل دولة مفوض واحد في سنة 2004 [1] ومن مهام المفوضية:

- تقديم مشاريع قوانين للبرلمان الأوربي والمجلس الأوروبي.
- أدارة وتنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك الميزانية.
- تطبيق وتفعيل القانون الأوروبي .
- تمثيل الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي على سبيل المثال مفوضيات واتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الأخرى أوفي منظمة التجارة العالمية وحسب دراسة الهيئات أو المؤسسات الثلاث

[1] غازي فيصل حسين المرجع السابق ص25

المنطوية بوضع القرارات الاتحاد الأوروبي فأن لها أدوار والوظائف متفاوتة المنطوية بوضع القرار فالقرارات السياسية الأوربية المشتركة فأنها تقوم على أساس التوازن بين المؤسسات الثلاثة الرئيسة في صيغ القرار وذلك عن طريق مبادرة بالاقتراح للمشروع من طرف المفوضية وأيضا القرارات مابين الحكومات أو القرارات التحرك وهنا يشترك فقط مؤسستين هما المجلس الاتحاد والمفوضية الأوربية بصفتها مبادرين بالتشريع مع تدخل رمزي للبرلمان.

وقد تم التنسيق في الحكومات باتفاقية السياسة الخارجية المشتركة والتنسيق واعتماد السياسات الاتحاد الأوروبي وبالتالي فإن من بين الأسباب التي جعلت وتجعل الاتحاد الأوروبي، ضعيف على المستوى السياسي وخاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تغلب مصالح الاتحاد الأوروبي على مصالح الدول الأعضاء الذاتية على المصالح العامة على الرغم من ذلك فالاتحاد الأوروبي يعتبر منأهم النتائجالتي توصل إليها في صنع القرار وإبرام الاتفاقية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

فميثاق " لشبونة " أكتوبر 2007[1] يعد من أبرز الانجازات التي أعطيت المؤسسات الأوروبية دورا فعالا وقويا في إنجاز القرار وأهم ما جاء فيه.

- تقييد مدة أطول لرئيس الاتحاد وقد تصل إلى سنة ونصف لكي يكون هناك استقرار.
- تعديل المؤسسات الأوروبية وأعضاء صلاحية البرلمان الأوروبي .
- يصبح نائب رئيس المفوضية والمنسق السياسة الخارجية ويشرف على كل العلاقات الخارجية, غم ذلك ما جاء في الميثاقين مخطط إلا أنه باء بفشل وذلك بإلغاء الكلمة "دستور" والتي أدت إلى فشله وعدم مصادقة عليه من طرف شعوب الدول الأعضاء الاتحاد ومازالت هذه الدول بعيدة جدا على إيجاد حل مشترك يحقق لها أهداف المرغوبة في اتخاذ قرار مشتركة وإلى الوحدة الإتحاد والدور السياسي الكثير الذي يلعبه على الصعيد العالمي.

الفرع الرابع : البرلمان الأوروبي .

[1]– معاهدة لشبونة 2007 و تسمى بمعاهدة الاصلاح وهي اتفاقية دولية لتعديل معاهدتين سابقتين اللتين شكلتا الأساس الدستوري لتأسيس الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في 2009 وعدلت معاهدة ماستريخت 1993 واتفاقية روما 1957 وبروتوكولات المرفقة بمعاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية .

البرلمان الاوروبى هو الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي , والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ولكن على الرغم من ذالك , فان للبرلمان سلطة محدودة فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقة للاتحاد , وان الحق الرئيسي الإقرار التشريعات يملكه المجلس الوزاري ,كما أن عدد من هذه التشريعات من حق المفوضية الأوروبية ,و للبرلمان الأوروبي عدد من الوظائف أهمها :

***وظيفة إشرافية** : حيث يقوم بالإشراف على أداء المفوضية لوظيفتها ,وتتم ممارسة ذالك عن طريق قيام أعضاء بتقديم أسئلة شفوية ومكتوبة للمفوضية ,وسيقوم بمناقشة التقرير السنوي للمفوضية كما أن رئيس المفوضية و أعضاءها يخضعون لتقيم البرلمان عند تعينهم[1]

***وظيفة تشريعية** :والواقع أن الدور الذي يمارسه البرلمان في هذا الصدد هو في الغالب دور استشاري , حيث تنص المعاهدة روما على أن هناك عددا من المجالات لا يستطيع المجلس الوزاري أن يتخذ قرار بشأنها دون البرلمان وهو ما يطلق عليه استشارة إجبارية وبالإضافة الى ذالك فانه عادة ما يتم اخذ رأي البرلمان في تشريع تضعه المفوضية ولاكن البرلمان يلعب دورا تشريعيا مهما في إقرار ميزانية الجماعية ,حيث إن البرلمان له الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالاتفاق غير الملزم وهو غير منصوص عليه في المعاهدة مثل الموارد صناديق المعونة المختلفة ,أما الإنفاق المتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي مثل سياسة الزراعية وغيرها ، ويبقى البرلمان من حقه رفض الميزانية ككل وقد مارس ذالك بالفعل في عام 1979وعام 1985 وقد وسعت معاهدة **ماستريخت** من وظائف البرلمان الأوروبي فقد أعطت له الحق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الاتحاد بشرط إلا تكون تلك الحالات خاضعة فى الوقت نفسه الإجراءات قضائية،كما أعطت حق تعين مدعي عام بتلقى شكاوى من المواطنين والمقيمين فى الاتحاد بشأن المخالفات في الاتحاد وكذالك البرلمان لا بد أن يوافق على اتفاقيات الارتباط مع الدول والتجمعات الأخرى ,وعلى المفوضية ببلاغه بالتطورات في المفوضات بشأن هذه الاتفاقيات [1]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي .

[1] غازي فيصل حسين المرجع السابق ص 19.

من الرغم من تعدد المفاهيم والمبادئ السياسية الخارجية والتي حددتها الدولة ليسير هذه المنظومة والتي سعت بكل الوسائل إلى خروج باستتراجية فعالة ووضع مخططات التي تدير بها الدولة لعلاقاتها الخارجية وتسعى إلى ضمان وحدة لهذه السياسة الخارجية وإعطائها دافع لإبراز القوة، وذلك لحماية المصلحة القومية والتي نتج عنها التغيرات الكبيرة والمهمة والقرارات الناتجة عن الخبرات ولاستجابها لمواقف دولية هامة وهذه العوامل الخارجية والتي جاءت من خارج نطاق ممارسته الإتحاد الأوروبي لسلطاتها وسوف تتناول في هذه المطلب العوامل المؤثرة في سياسته الخارجية للإتحاد الأوروبي.[1]

1 – العوامل المتعلقة بالنسق الدولي:

2 – العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية:

الفرع الأول :العوامل المتعلقة بالنسق الدولي.

ومفهوم النسق الدولي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية (عبارة عن دولة منفردة أو مجموعة دول) متدرجة القوة فهي قوى كبيرة أو قوى صغيرة خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فما بينها من خلال رد فعل قد يؤدي إلى حالة من الاتزان الدولي أو توازن قوي أو بأحرى هو اصطلاح يشير إلى كيفية تعامل الدول مع مشكلة الأمن الدولي عن تغير أنماط تحالفاتها وهو نتيجة طبيعة لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة ويمثل النسق الدولي حالة أتزان دولي آلية تلقائية وقد عرف بثلاثة صور للنسق الدولي أ)– النسق الدولي متعدد الأقطاب الذي يعرف خلال فترة منذ معاهدة و(استقلالية) 1648 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، والنسق الدولي الثاني القطبية التي عرفته العلاقات الدولية للفترة (1945–1991) والنسق الدولي الأحادي القطبية و الذي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 وهو يعرف بالنظام العالمي الجديد، وقد أنطوى النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسية فهم دافع السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وهذه العناصر هي:[2]

أولا /الوحدات الدولية: ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، ويكون هؤلاء الفاعلين في حالة تفاعل تظهر خلاله أنساق فرعية متفاعلة فما بينها، وبدأ ظهور النسق الدولي كالمنظمات الدولية

[1] معن عبد العزيز الريس، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الجديد، مذكرة الماجستير جامعة الشرق الأوسط 2014، ص 42

[2] معن عبد العزيز الريس نفس المرجع ص43.

والإقليمية وحركات التحرر الوطني، والشركات الدولية وغيرها التي أثر فيها هذا النسق وبعد الحرب العالمية الثانية والتي تزامنت مع ظهور دول جديدة غير الأوربية كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الأفريقية والأسيوية بعد الحرب العالمية الأولى ويعد الإتحاد الأوربي أحد الوحدات الدولية في النسق الدولي وذلك أصبحت له أهمية كبيرة في واقع العلاقات وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، مما يجعل النظام الإتحاد الأوروبي عبارة عن سياسة مفتوحة لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوربية لا كن أخذ البعض ينحاز أبعد من ذلك في كيفية الانتظام إلى الإتحاد الأوروبي وأخذ طابع الديني والهوية الدينية كشرط من شروط الانتظام وهذا لم يأتي به في معاهدة ماستر يخت الموقعة على شروط عامة للانضمام فقط وأعتبره على أنه نادي مسيحي، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام لإتحاد الأوربي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضا كثيرا بالرغم من هويتها المتميزة عن أوربا[1].

ومن رغم من هذا إلا أن التواقت والفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوربا ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام (1993) ليضع ما يعرف شروط **(كوبنهاجن)** والتي تضمنت الشروط الآتية:

شروط سياسية: ومن شروطها أن تتمتع الدول المنظمة بمؤسسات مستقلة تضمنت الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

شروط اقتصادية: إلزامية وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المتر شحه يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على المناقشة الموجودة ضمن الإتحاد.

شروط تشريعية: إمكانية الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعات وقواتها مما يناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية.

ثانيا/بيان النسق الدولي: هو عبارة عن مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقتها بعضها البعض ويتحدد على أساسه كيفية توزيع المواد الاقتصادية ونمط توزيع درجة الترابط بين تلك الوحدات والاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي ويحدد القدرة الوحدة الدولية على

[1] المرجع نفسه ص-44-

التصرف إزاء الوحدات الأخرى وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية كما يتأثر هذا الترتيب بنمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين تلك الوحدات، ويختلف البيان المؤسسة النسق الدولي في الإتحاد الأوروبي عن باقي المنظمات الدولية الإقليمية، يعتبر فريدا في طبيعة ومختلفا عن تلك المنظمات إذا تتخلى الدول الأعضاء عن مقياس السيادة المؤسسات المستحقة التي تمثل المصالح المشتركة عن عقد المعاهدات والقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري للإتحاد تتخذ أغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السيادة أي على أساس أن كل دولة صوتا واحدا فيما تتطلب القرارات أغلبية خاصة ووفق التصويت الترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي[1] وكانت معاهدة بين الموقع عليها عام 2004 في كيفية التصويت وأدخلت تعديلات جوهرية على النظام التصويت وكان يفترض البدء في تطبيقها اعتبار من أول نوفمبر عام (2005).

ثالثا/ المستوى المؤسسي للنسق الدولي: ويقصد به بالمؤسسة بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها في ممارسته الأنشطة المختلفة للوحدة الدولية ويتم إتباع مجموعة من القواعد والإجراءات وأعراف التي يقرها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاطات عبر فترة زمنية وأن مساوئ المؤسسي للنسق الدولي

ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة مختلفة لممارسة العلاقات الدولية وتعكس البنية المؤسسة للإتحاد الأوروبي آليات و ضع القرار في هذه الأنظمة التكاملية وهو ما يتجلى بوضوح قيام في الهيكلة وآليات الإتحاد التي ذكرنها سابقا فالعمليات السياسية الدولية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها في إطار قواعد معينة، والتي تشمل على عدة نقاط أهمها:

تميز العمليات السياسية الدولية عند مرحلة زمنية معينة ولا تنتهي بحدود وأشكال نهائية، وتكون مترابطة بحيث وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه.

يتم العمليات في اطار مجموعة من القواعد الوضعية من خلال مجموعة الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنشأ في اطار تلك العمليات وبالتالي تسعى الأنشطة إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركيات تلك الأنشطة أخرى إلى أن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الآخرين

[1] معن عبد العزيز الريس نفس المرجع ص43

تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد هو عبارة عن حالة تكوين وانتقال من نظام القائم على الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، فالإتحاد الأوروبي يمضي في توجيهه نحو الوحدة، وهو مستمر في تطور مؤسساته وهياكله وهو سائر في استقطاب دولا أوربية أخرى، ويشير بذلك مستقبلا إلى الفعالية الدولية والتي برزت منها عدة تغيرات التي يكون لها دورا مهم[1].

الفرع الثاني : العوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية.

بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور دول الكبرى وقيام النظام عالمي جديد والظروف الصعبة التي عاشتها العالم في هذه الفترة وما لحق بدول أوربا من دمار إلى بروز التناقض في الرؤى الخاصة بالمستقبل العالم والحرب بين الدولتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والتي كان لها تأثير كبير على العالم وقد كان مشروع "مارشال" بناء أوربا نموذجا هاما وكان أنجاز هذا المشروع دلالات وأثار هامة على العلاقات الدولية في الواقع المعاصر وإعطاء دعم إلى ألمانيا أثر الدمار الذي لحق باقتصادها بعد موافقة بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد قمة التعويضات.

وكانت معاهدة "باريس" التي كان توقيعها في منتصف الخمسينات من القرن العشرين لتقوم على منطلقات وفق أسس اقتصادية بين بريطانيا وفرنسا اذ أسست ما يعرف بجماعة الأوربية على منطلقات وكانت أول ما يعرف بجماعة الأوربية للفحم والصلب والتي كانت النواة الفعلية للإتحاد الأوروبي والمبادئ الأساسية لهذه السوق، وإذا وقعت عليها الدول المشار أليها فيما يسمى المعاهدة روما. والتي تسلمت تعريفات جمركية و أنشاء تعرفه الجمركية خاصة موحدة وتمرير انتقال العمل والسياسات الاقتصادية.

وقد تتأثر السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي ترتبط بالدول الأخرى والتي تشمل على:

أولا: العوامل الاقتصادية .[2]

والتي شهدت بعد الحرب الباردة حالة انقسام لتأثيرات بين الاشتراكية والرأس مالية وأما في النظام الجديد الدولي، والعولمة الاقتصادية مما جعلت الاقتصاد العالمي منقسما بين اللبرالية والرأس المالية مثل السويد والنمسا، وقد زادت ويشكل ملحوظ أهمية العوامل الاقتصادية ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى

[1] غازي فيصل حسين نفس المرجع السابق ص 29.

[2]. غازي فيصل حسين المرجع السابق ص 28.

التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد الذي يقوم على المعرفة من العمليات المتشابكة التي تطلب أيدي عاملة كثيرة والرمزية أصبح نشاط الاقتصادي شديد التأثير بالتغيرات التي تحدث أسعار حتى تمكن الاقتصاد الرمزي وفتح دخول الاستثمار الأجنبي الذي يكون منتميا إلى دولة أخرى ويعود ذلك إلى أن منتجات المعرفة تتم بالتحول كبير والسريع والأساس الاقتصاد الثقة على أن الأساس في تقديم الأمم يرجع بالدرجة الأولى الى توافر أو عدم توافر مقومات الثقة والاطمئنان في المجتمع ويرى فرانسيس فوكو باما أن الثقة (TSUST) هي كلمة رسم في الثقال المجتمعات من حال إلى حال. ويعني هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل في ظل منظومة الأخلاقية الثقة المتبادلة[1].

ثانيا: العوامل العسكرية.

لم تعرف المنظمة الأوربية مرحلة طويلة من السلام والأمن والاستقرار والتطور والاقتصادي مثلما عرفته خلال فترة التي جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى يوم وشكلت هذه الظاهرة وكانت الوحدة الأوربية والإتحاد الأوربية هي محور الجهود لدى كل القيادات الأوربية طول أيام عمر الحرب الباردة وإلى جانب الإتحادالأوروبي الأمر الذي في طموحللتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحا دعما ما يسمى بالوجود الأوروبي العالمي في قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعمود في وجوه المنافسات الدولية للأقطاب الكبرى الأمريكية والروسية والصينية واليابانية من رغم ظاهرة التسابق السلح تعود جذورها إلى السنوات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد "سوفيتي" السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد جاء الإتحاد الأوروبي في ظل هذه العوامل بأن أحدى أبرز النقاط ضيق الاتحاد الأوروبي تكمن في ضعف القدرات العسكرية والأوربية، حيث لا تتجاوز مخصصات النفقات العسكرية لمصلحة الدفاع الأوربية نسبة (2%) فيما يتخصص معظم دول الإتحاد الأوروبي موازنات كافية لدعم قدراتها العسكرية المحلية، وليس لمصلحة مجموع القدرات العسكرية الأوربية فالمجتمع الأوروبي أصبح يعاني من ارتفاع الشيخوخة وتنقصه الحيوية الثبات فأدت هذه العوامل التي ترجع الأمل في تحقيق الحلم الأوروبي بالوصول إلى الوحدة

[1] معن عبد العزيز الريس المرجع السابق ص 53

[2] معن عبد العزيز الريس نفس المرجع السابق ص (55)

الأوربية وجاء جهود حلق شمال الأطلسي التي تمكن من أعداد خطة تطوير عمل الحلف تجاه عدد من قضايا المهمة وبذلك تم مؤتمر حلف شمال الأطلسي المعقدة في براغ في (تشرين 2002) على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن منها:

- مكافحة الإرهاب.
- تطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الإستراتجية ومعدات أعادة التموين الطائرات الجوية.
- زيادة قدرات الدفاع ضد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية و الإشعاع.
- زيادة مخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة.
- إنشاء قوة رد سريع متطورة الحلف.

وتم تقدير أن تصل إلى قدرتها الكلية (2006) وأهميته قامت (براغ) بتطوير هيكل القيادة في الحلف من خلال إنشاء قيادة عسكرية الإستراتيجية للعمليات في بروكسل وقيادة إستراتيجية للتطوير والتحول في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رفضت القمة عدد اللجان الفنية المساعدة لمجلس الحلف بنسبة (30%)مع منحها صلاحيات في اتخاذ القرار بارتكاز مجلس الحلف على المسائل الإستراتيجية مع تنشيط إجراءات الدفاعات الوزارية، وذلك لتفعيل عملية صنع السياسية وقد دعمت قمة (براغ) 7 دول هي: رومانيا وبلغاريا، وسلوفاكيا وهم أعضاء السابقين في حلف "وارسو" وقد إضافة إلى سلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث ليتوانيا، ولاتفيا، واستونيا لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف، وهو ما أكتمل عام (2004) ومن خلال أصلاح القوات المسلحة وتمت عملية التأهل في هذا الدول المرشحة وإعادة تنظيمها[1].

ثالثا: العوامل السياسية.

واجهت هذه السياسة عدة عقبات والتي تأخرت بها الدول والمنظمات الدولية الإقليمية في سياستها الخارجية ونمط النظام الدولي حيث أعتبر كونه زعامة أو بأحرى نظام تبعية أو همته ففي ظل أنه نظام مسير بقوة أقطاب كبرى يصعب على الدول الصغيرة بناء تحالفات موازية ويصعب أيضا عليها اختيار العزلة وتترابط السياسة الخارجية باحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية داخل المنظومة الأوربية، ولذلك أخذ المجلس الأوروبي يتولى تحديد هذه المبادئ والتوجهات السياسية الخارجية الأوربية وتنفيذ إستراتجية مشتركة وعمليات

[1] معن عبد العزيز الريس المرجع السابق ص (58)

ميدانية والموافق واتفاقيات فأصبحت هذه السياسية الخارجية الأوربية تعتمد على المجلس الاتحاد والذي يمثل الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوربي .

وأعتبر وجود تفاوت واضح في تلك السياسة الخارجية وذلك ناتجة إلى عدة أسباب منها:

أ)- على أن الوحدة الأوربية لم تتضح معالمها ولم يعد هناك تسلم حقيقي بوجود سياسة خارجية أوربية موحدة أو متفق عليها .

ب)- طموح الدول الأوربية الكبيرة من أجل قيادة أوربا تعكس طموحها أو على التأثير على توجيهات أوربا الموحدة في الساحة الدولية وفرنسا وسياستها الخارجية قد وجهت حظرها إلى لبنان وشمال أفريقيا أو حتى وعلى الساحة الروسية والأسيوية والشرق الأوسط فهي تقترب من الدول وتبتعد من الدول أخرى كما تفعل ألمانيا ذلك أيضا في سياستها وعن بقية دول الاتحاد الأوروبي، كما أن السياسة الخارجية البريطانية والتي تعتبر أكثر مثال عن وجود سياسات خارجية أو أوروبا باعتبارها قوة سياسية كبرى قادرة على تأثير السياسة الخارجية على عدة دول خارج نطاق الأوروبي. وبذلك فأن السياسة الخارجية البريطانية تمثل أحد عوامل الوضوح والتباين في التوحد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية[1].

خلاصة الفصل الاول :

وعليه يعتبر الاتحاد لأوروبي قوة اقليمة أو لاعبا رئيسا على الصعيد الدولي و مصالح ومسؤوليات على صعيد داخلي وخاصة من خلال سياسته الخارجية الأمنية المشتركة وله دورا فعال في القضايا الدولية فكانت بروز هذه السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في معاهدة **ماستريخت** المنشأة للاتحاد الأوروبي و التي أصبحت منارة لإرساء قواعد وأسس التي طرحت مشروع لسياسة الخارجية الأوروبية سنة 1993 ووضع مبادئ لهذه السياسة الخارجية كمبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي خاصة مع الدول المجاورة للاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق مؤسسات ومنظمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وعن طريق دخول شركات مع الدول المجاورة وأيضا جاءت بمبدأ تعزيز الحرية الديمقراطية ودفاع عنها واحترام حقوق الإنسان والتي أصبح الاتحاد فعالا فيه فانه يعتبر نفسه أنه مسؤولا عن الشعوب العالم واحترام حقوق كما أنه من الأوائل الذين برهنوا للعالم وأعطوا صيغة بريئة لمفهوم حقوق الإنسان الحماية الدولية وكما جاء

[1] نفس المرجع ص 60)

بمبدأ احترام القانون الدولي والحرية التجارية والشرعية الدولية وهو أساس تكوين الاتحاد الأوروبي كما أنه نادى إلى الحرية في التجارة وفتح الحدود في تبادلات التجارية و كما أن لهذه السياسة أجهزة مخولة لها سلطة اتخاذ القرارالسياسي لهذه المنظومة، فمجلس الاتحاد الأوروبي وهو من أهم الأجهزة في الاتحاد الأوروبي ويقوم بمصالح الدول الأعضاء و مجلس الوزاري فهو يتخذ القرارات وأيضا البرلمان الأوروبي والتي من مهامه الأساسية مراقبة الهيئات الأوروبية الأخرى وبتحديد المفوضية وهذا دوره قبل تعديل مهامه في اتفاقية ماستريخت 1992 ثم اتفاقية أمستردام 1997 كما يملك قوة الموافقة أو الرفض ترشيح المفوض ويملك حق النقد المفوضية الا أن هذه السياسة تأثرت بعوامل خارجية من بينها العوامل المتعلقة بالنسق الدولي والعوامل المتعلقة بالتفاعلات الدولية منها العوامل الاقتصادية ،العوامل السياسة فالعوامل العسكرية الا أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي انبثقت منها سياسة اخرى الا وهي سياسة الجوار الأوروبية وهذا ماسنحاول التطرق اليه في الفصل الثاني بشيى من التفصيل .

الفصل الثاني

تطور سياسة الجوار الأوروبية

تمهيد :

يعالج هذا الفصل الاطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة وذلك بتسليط الضوء على أهم المفاهيم في حقل دراسة سياسة الجوار الاوروبية من خلال التطرق بدئ الى مفهوم وأهداف ومبادى سياسة الجوار الاوربية ومدى استجابة دول جنوب المتوسط الغربي من هذه السياسة ومراجعتها في سنة 2011 مروراً للأليات هذه السياسة , تطبيقها وتقيمها ومن جهة ابراز التحديات والافاق المستقبلية لسياسة الجوار الاوروبية .

فسياسة الجوار الاروبية تعتبر من بين السياسات التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي لتطوير سبيل التعاون بينه وبين جيرانه، فتقوم سياسة الجوار الاوروبي في المقام الاول على توفير اطار شراكة متينة أساسها التعاون المتبادل مع البلدان المحاذية لحدود الاتحاد الاوروبي الجديدة وكان الهدف من عملية توسيع سياسة الجوار هو خلق منطقة استقرار وأمن وازدهارمشترك بين الاتحاد وجيرانه تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والامني بالدرجة الأولى وهذا ماسوف نتطرق اليه بشئ من التفصيل في تقسيمنا للمباحث التالية .

المبحث الاول :مفهوم سياسة الجوار الأوروبية.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة الجوار الأوروبية مثلها مثل باقي المبادرات الأوروبية هي منبثقة عن سياسات الاتحاد الأوروبي فهي لاتخرج عن نطاق العملية الأم والمتمثلة في مسار برشلونة 1995 الذي نشأ بموجبه الجوار فيما يتعلق بعمليات الشراكة مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد من خلال العمل على تنظيم المؤتمرات الاوروبية المتوسطة تضم الدول المعنية بالشراكة[1].

المطلب الأول: تعريف أهداف و مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.

سياسة الجوار هي مبادرة أوروبية والتي تعتبر تطورا عمليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فسوف نتطرق لتعريف هذه السياسة أهدافها والمبادئ التي أتت بها في اطار الشراكة الأوروبية .

الفرع الأول : تعريف سياسة الجوار الأوروبي .

يعود تاريخ ظهور هذه السياسة الى نشر المفوضية الاوروبية في مارس 2003 للوثيقة الرسمية لها وسميت فيما بعد (سنة 2004)سياسة الجوار الاوروبية :

"la Politique Européenne de Voisinage (P.E.V)"وتعني هذه السياسة بلدان حوض المتوسط التالية : دول جنوب المتوسط العشر : المغرب ، تونس ،الجزائر ،مصر ،الأردن، سوريا ،فلسطين ،تركيا ،إسرائيل ودول شرق المتوسط : روسيا أوكرانيا وروسيا البيضاء[2].

و تعد هاته السياسة وليدة مشروع أوروبي والمتمثل في السياسة الخارجية و الامنية المشتركة والذي جاء بسياسة الجوارالاوروبي فكانت تحت رعاية المفوضية الاوروبية التى نشرت الوثيقة الرسمية المعنونة بـ"أوروبا الموسعة والجوار اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب

1–صاحبي محمد الصالح ،السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي اتجاه المنطقة المغاربية (الهجرة غير شرعية نموذجا)، مذكرة ماستر، 2016– 2017 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.الجزائر، ص 56 .

2 –سليمة بن حسين،الابعاد الامنية للسياسة الاوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004 –2012 –مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013– جامعة الجزائر، الجزائر، ص 27.

فسياسة الجوار الاوروبي هي احدى المشاريع الاوروبية المقدمة لمجموعة الدول المحيطة بها ' أي الدول المجاورة لبلدان الاتحاد الاوروبي، فهذه السياسات هي عبارة عن مشروع طرحته مؤسسات

الاتحاد الاوروبي مع جيرانه وبناء علاقة شراكة قوية معهم.

فيعتبر تقيم مسار برشلونة المدخل الطبيعي للاقتراب من سياسة الجوار الاوروبي ففي تاريخ 11 مارس 2003 أطلق رئيس اللجنة الاوروبية "روماندو برودي" سياسة الجوار الاوروبي واقترح "وثيقة أوروبا الموحدة والجوار اطار جديد للعلاقات مع جيرانها من الشرق والجنوب " وقد حملت هذه الوثيقة مفهوما جديدا في أجندة الاتحاد الاوروبي وهو مفهوم "الجوارle voisinage الاروبي".

فتقوم سياسة الجوار الاوروبي في المقام الاول على توفير اطار شراكة متينة أساسها التعاون المتبادل مع البلدان المحاذية لحدود الاتحاد الاوروبي الجديدة وكان الهدف من عملية توسيع سياسة الجوار هو خلق منطقة استقرار وأمن وازدهارمشترك بين الاتحاد وجيرانه تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والامني[1].

و لقدجاءت سياسة الجوار الاوروبية كفكرة لتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ودعى المجلس الى تأسيس علاقات تستند الى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية و الشرقية من المتوسط بحيث أن البلدان المشمولة في سياسة الجوار الاوروبي هي بلدان غير مرشحة للدخول في عضوية الاتحاد الاوروبي حيث تقومعلى مصطلح هام هو" الشراكة "[2].

فيقوم الاتحاد الاوروبي بالتفاوض مع البلدان المشمولة في سياسة الجوار الاوروبية على وضع خطة عمل محددة مع كل بلد فهي وثيقة سياسية تحدد الاهداف السياسية الاستراتيجية العامة ونقاط مرجعية محددة يقاس بها التقدم الذي يتحقق ، تتضمن خطط العمل مجموعة من الاولويات الهادفة الى تعزيز الالتزام بالقيم المشتركة من ضمن هذه القيم تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ،حقوق الاتحادات العمالية،حقوقالاقليات والاطفال[3].

1 –سليمة بن حسين، المرجع السابق، ص 58 .

2–طويل نسيمة ،سياسة الجوار الاوروبي وأثرها على دول جنوب متوسط ، مقال منشور بمجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 08، 2012، ص 217 .

3–طويل نسيمة،المرجع نفسه،ص217 .

فمنذ انطلاقسياسة الجوار الاوروبية في مارس 2003 تقترح معالجة العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها .

وباعتبارها واحد من أهم روافد السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي تطورت سياسة الجوارالاوروبي بشكل جوهري منذ نشر مايعرف برسالة "باتن وسولانا" التي أكدت أن هذه السياسة هي البديل الافضل في مرحلة الراهنة للتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة الى حد كبير بالنظر الى توقعات الانضمام ليس لديهم لانفس التطلعات 'ولا الاستعدادات ذاتها فسياسة الجوار هي الفضاء المفضل ، حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة في الان ذاته لادارة الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي[1].

ومنذ عام 2004 وفرت السياسة الاوروبية للجوار اطار لعلاقات الاتحاد الاوروبي مع بلدان الجوار مما مكن الدول الاعضاء من التوافق على التزام أكبر مع الجيران في الشرق والجنوب على السواء وتكثف علاقات الاتحاد الاوروبي بشكل كبير مع بلدان الجوار من خلال السياسة الاوروبية للجوار كنتيجة للالتزامات الواضحة التي قطعها الطرفان في خطط عمل السياسة واتاحت السياسة الاوروبية للجوار تلبية طلب الشركاء أنفسهم لمزيد من التعاون مع الاتحاد الاوروبي واستخدم الاتحاد الاوروبي السياسة الاوروبية للجوار لتحفيز جهود الاصلاح في كل بلد وتقيمها بصورة سنوية لاسيما في مسائل الحوكمة على أساس خطط عمل متفق عليها مع كل من الشركاء[2].

فيمكننا القول أن سياسة الجوار الاوروبية ظهرت نتيجة لظهور معضلة العضوية التي واجهت الاتحاد ' عندما عرض عليه مزيجا صعبا ومتنوعا من الاقتراحات والخطط للتعاون مع العديد من البلدان المتنوعة و المختلفة في جميع مظاهرها السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فسياسة

1زهير بوعمامة ،السياسة الاوروبية للجوار دراسة في مكون ضبط الاثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، مقال منشور،مجلة المفكر، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010، ص 242.

2الحاج علي , سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة طبعة الأولى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ص206

الجوار الاوروبية يمكننا القول عليها أنها عملية نقل المعايير الى الخارج القريب والمجاور للاتحاد الاوروبي وهي عملية تتأثر الى حد كبير بالمخاوف الامنية لدى هذا الاخير[1].

الفرع الثاني : أهداف سياسة الجوار الأوروبي.

أما كلامنا عن أهداف سياسة الجوار الاوروبية هو العودة بالصالح العام من عملية توسيع الاتحاد الاوروبي واشراك البلدان المجاورة في مسعى الاتحاد لدعم الاستقرار واستتباب الامن وتحقيق الرفاهية لكل البلدان المعنية بهذه السياسة تم تصور سياسة الجوار في المقام الاول من أجل توفير اطار لشراكة معزز مع البلدان المجاورة وذلك بهدف بزوغ حدود جديدة بين الاتحاد الاوروبي الموسع وجيرانه ومنح هؤلاء الفرصة للمشاركة في مختلف النشاطات الاورروبية ' من خلال تعزي مختلف النشاطات الاورروبية ' من خلال تعزيز التعاون السياسي والامني , الاقتصادي والثقافي [2].

فدول شرق وجنوب المتوسط تحتل الصدارة في جدول أعمال السياسة الخارجية وقد تم اطلاق سياسة الجوار الاوروبي من أجل تحقيق جملة من الاهداف وهي :

-اقامة حلقة من الاصدقاء حول أوروبا وتعزيز التعاون الاقتصادي وذلك لتعزيز الاستقرار والرفاه في منطقة المتوسط .

- الالتزام المشترك بالقيم المشتركة وخصوصا باحترام سيادة القانون والحكم الصالح واحترام حقوق الانسان مما يسمح بحرية تنقل الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال والخدمات [3].

-فحسب المفوضية الأوروبية فان عملية توسيع الاتحاد الأوروبي التي أعادت رسم حدوده خلقت "فرص وتحديات جديدة " جعلت الجهود الأوروبية تتضافر في إطار سياسة الجوار من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية أوروبية للأمن، حيث تم تحديد هدفين رئيسين ضمن هذه السياسة فيتمثل الأول في

---

1 - أمال حجيج ، الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية دراسة حالة المغرب، مذكرة ماجستير، 2011-2012 ، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر، ص 154 .

2- أمال حجيج ،نفس المرجع ، ص 157- نقلا عن .Commission of the EuropeanCommunities Communication from the Commission, *EuropenNeighbourhood Policy StrategyPaper*, COM 373, 12 May 2004.p .03.

3 -بن حسين سليمة ،مرجع سابق، ص 59.

تفادي ظهور خطوط جديدة للانقطاع بين الاتحاد الموسع وجيرانه وذلك بالسماح بتنوع وتدعيم نشاطات الاتحاد في إطار التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي أما الهدف الرئيسي الثاني فيتعلق باشتراك الاتحاد وجيرانه المتوسطين في استتباب الامن وتدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن فوائد عملية التوسيع وكذلك العمل على تقليل من فروقات الرفاه الاقتصادي القائمة بين الطرفين وبهذا يمكننا فهم سياسة الجوار الاوروبية كوسيلة لإدارة وتسير حدود الاتحاد سواء الحدود الجديدة أو القديمة وكذلك للتعامل مع قضايا المناولة الامنية الناتجة عن عملية توسيعه[1].

أما الهدف الاستراتيجي الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية يكمن في استبدال "قوس عدم الاستقرار" بـ " حزام من الاصدقاء " فهدف هذه هو تفادي حدوث كلا من حالات عدم الاستقرارعلى حدود الاتحاد وكذلك ظهور أشكال جديدة للاستقطاب،بالإضافةإلى ذلك فما من شك من أن هناك أهداف إستراتيجية أخرى خفيفة ' فسياسة الجوار هي طريق لخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار ، تقوم سياسة الجوار في منهجها بالتساوي مع الدول الشريكة فيها على مجموع التفضيلات المندمجة في خطط العمل التي تغطي مجالات مختلفة : الحوار ولإصلاحالسياسين، التجارة والإجراءات التي تحضر لها الدول الشريكة للعمل على تقدم وازدهار السوق الداخلية ' قضايا " العدالة والشؤون الداخلية ، الطاقة...الخ.

فأجندة السياسة الأوروبية للجوار التي أقرها الاتحاد الأوروبي ماهي الا نسخة عن البنى التي تقوم عليها المفوضية الاوروبية ، فالهدف الذي يسعى الاتحاد لتحقيقه هو دمج الجيران اليه دون جعلهم أعضاء فيه بوجه كامل [2].

فقرب أوروبا من الشرق الاوسط وشمال افريقيا ووجود عدد كبير من السكان المسلمين المهاجرين في أوروبا ، جعل الاوروبيون يضعون دول هذه المناطق ضمن الصدارة في جدول أعمال السياسة الخارجية فتمكن أهداف الاساسية لسياسة الجوار حسب رأي الدكتورة نسيمة الطويل مع دول الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي تكمن في :

- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة .

1- امال حجيج –مرجع سابق –ص 158

2- –مرجع نفسه – ص 159

– معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومنع مكافحة الجريمة المنظمة.

– تأمين وضمان الحدود الامنة .

– ترقية التفاعلات " من الشعب الى الشعب " .

– حجم الاهداف السابقة يعترضها عدد من التحديات نابعة من الفروق الاساسية التي تميز وتتصف بها المناطق المختلفة على الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الاوروبي [1].

فسياسة الجوار الاوروبية تهدف الى اقتراح طريقة لبناء الاتحاد الاوروبي وجيرانه شراكات أكثر فاعلية في الجوار ' لذلك سيركز الاتحاد الاوروبي على مصالحه التى تتضمن تعزيز القيم العالمية ويرتكز استقرار الاتحاد الاوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الانسان وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي وسيجعل السياسة الاوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولويتها السياسة الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الاوروبية .

الفرع الثالث : مبادئ سياسة الجوار الأوروبي .

أما فيما يخص مبادئ فترتكز سياسة الجوار على مجموعة من المبادى التي حددتها الوثائق المنبثقة من الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المبادىفيمايلي:

أولا– مبدأ الشروط التفاوضية [2]: حيث نجد هذا المبدأ من أهم المبادى التي تركز عليه سياسة الجوار الاوروبية هو مبدأ الشروط التي يتم التفاوض عليه وفي هذا السياق فقد أشار الاتحاد الاوروبي الى هذه الشرطية بشكل مباشر في الوثيقة أوروبا الموسعة والجوار حيث جاء في هذه الوثيقة مايلي " ان مدى وايقاع تطور علاقات الاتحاد الاوروبي مع كل بلد شريك سيكون بحسب التزام بالغير المشتركة وكذا بحسب ارادته وقدرته على تجسيد الاولويات المسطرة فالاتحاد الاوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة باحترام القيم المشتركة للاتحاد والمتمثلة في[3]:

1 – طويل نسيمة –مرجع سابق– ص 218

2 عبد النور خليفي، الشراكة الاورومتوسطية : من اعلان برشلونة الى الاتحاد من أجل المتوسط, أطروحة دكتوراهجامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ص 213

3سياسة الجوار الاوروبية مركز معلومات جيران أوروبا للمزيد أنظر على الموقع التالي

– الديمقراطية وحقوق الانسان .

– سلطة القانون .

– الحكم الراشد.

– مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة .

يظهر لنا أن الاتحاد الاوروبي جاء بالجديد في هذه السياسة ، ففي الماضي كان الاتحاد يعتمد على شروط موجبة وسالبة ولكن في أغلب الاحيان يستعمل الشروط السالبة أي تعليق المزايا في حالة عدم وضع الاصلاحات حيز التطبيق ولكن هذه الطريقة أظهرت عدم نجاعتها بعد 10 سنوات من الشراكة الاورومتوسطية (1995–2005)[1].

ولهذا لجأ الاتحاد الى هذه الشرطية لتعامل مع الدول الشريكة في هذه السياسة والاعتماد على الشروط الايجابية أي من خلال هذه الشرطية يريد الاتحاد الاوروبي ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضلية ' بالتقدم التي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الاصلاحات السياسية والاقتصادية [2].

ثانيا–مبدأ التمايز والاختلاف: تنطلق سياسة الجوار الاوروبية من مبدأ أن البلدان لاتتطور بنفس السرعة تكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي السياسي ' الاجتماعي والثقافي لكل بلد ويقترح الاتحاد الاوروبي الشراكة بناء على طلب الشركاء اذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الاصلاح فستكون العلاقة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا ' أما اذا كان البلد أقل رغبة في اقامتها فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية[3]

وهذا مانجده في الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الاوروبي عن سياسة الجوار في ماي 2004 التي تشير الى أنه "على الرغم من أن الاتحاد الاوروبي يسعى الى مقاربة متناسقة تقدم نفس الافاق

---

http //www.enpi–info .eu /main .php ? id 410§id – type 2

[1] عبد النور خليفي ، مرجع سابق ، ص213

[2] بشارة لخضر، الاتحاد الاوروبي والربيع العربي ، مقال منشور بمجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الثاني، ماي 2013، الدوحة ، قطر.ص184

3منبر المنظمات غير الحكومية الاورومتوسطية أنظر الموقع التالي 90// http / euromedp / plan . ovh. net spip / index. php ?§lang =ar

لحمل البلدان الشريكة وتحدد نفس الالتزامات لكل واحد منهم الا أنه يجب أن تبقى الاختلافات بين الدول أساس السياسة الجوار الاوروبية [1]، ومن خلال هذا المبدأ يأخذ الاتحاد الاوروبي بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا .

ثالثا- مبدأ الملائمة : الاتحاد الاوروبي يقول أنه لايفرض شيئا لانه يناقش مع كل بلد أولويات وخطط العمل حيث تحدد خطة العمل والاولويات لكل من الطرفين (الاتحاد الاوروبي وبلد ما) بهدف تكثيف التكامل الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي وهذا المبدأ يدعى أيضا بالبعد التعاقدي لانه يترجم العقد من خلال النقاش والمفوضات التي تكون بين الطرفين تحول خطط العمل وأولويات هذه الخطط[2].

المطلب الثاني: مدى استجابة دول جنوب المتوسط الغربي من سياسة الجوار الاوروبية.

عند انطلاق سياسة الجوار الاوروبية والشراكة انضمت فيها بعض الدول الى هذه السياسة منذ السنوات الاولى مع تقدم بعضها في علاقتها مع الشريك الاوروبي مثل المغرب الذي تحصل في 2008 على صفة " الوضعية المقدمة ".

بينما لم يتعد بعض الدول الاخرى وضع العضو فيها دون الوصول الى مرحلة التفاوض على برنامج وطني للاصلاح طبقا لمبادىومكنزمات هذه السياسة وهي المجموعة التي تصنف فيها الجزائر فموقفها من هذه السياسة اتسم بنوع من التردد على عكس نظيراتها من تونس والمغرب ونظرا لمرورالوقت على اطلاق السياسة الاوروبية للجوار ، لانفضل الحديث عن موقف ثابت للجزائر منها بل عن تطور موقفها من هذه السياسة وهذا ماسوف نتطرق له بشي من التفصيل .

الفرع الأول : موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبي.

1سياسة الجوار الاوروبية ، الوثيقة الاستراتيجية ، البيان 373لعام2004 :

//ec .europa.eu/world/enp/pdf/strategy/paper.fr.pdf:http

2منبر المنظمات غير الحكومية الاورومتوسطية .90// http plan .ovh. net / euromedp / spip / index. php ?§lang =ar

فالجزائر عند توقيعها ومصدقتها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي قبل الانطلاق السياسة الاوروبية للجوار والشراكة فانها تمتلك الاطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة أن رغبت في ذلك فالموقف الاول الذي اعتمدته الجزائر هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن مايشبه موقف انتظر وترقب .

فمواقف الجزائر تجاه السياسات الاوروبية تتميز عادة بشي من التحفظ وعدم التسرع في الارتماء في أحضان أوروبا فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الاورومتوسطية تأخذ الوقت الكافي لتحليل الابعاد الايجابية والسلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه فبعد مرحلة الصمت أعلنت الجزائر رسميا رفضها لانضمام الي السياسة الاوروبية للجوار والشراكة على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الاوروبية تحت عنوان "تعزيز السياسة الاوروبية للجوار " الذي انعقد في 3سبتمبر 2007 في بروكسل ' حيث عبر السفير الجزائري بان الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الاوروبي ولاترغب في الحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار لان اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر ولاتحاد الاوروبي[1].

فالجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح لسياسة الاوروبية للجوار الا أنه بمناسبة زيارة المفوض الاوروبيى لتوسيع سياسة الجوار السيد "ستيفان فول " يوم 6 جوان 2010 الي الجزائر بهدف اعادة جس نبضها حول امكانية انضمامها الي سياسة الجوار بعد أن مرت خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الشراكة الاوروبية الجزائرية أكدت الجزائر نفس الموقف الذي أعلنته في 2007حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الاوروبي وبوضوح بان الجزائر "لن تلتحق بالسياسة الاوروبية للجوار"[2].

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الاوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه أفصحت منذ نهاية 2011 عن امكانية انضمامها اليها عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال "قبلت الجزائر الدخول في محادثات استكشافية مع الاتحاد الاوروبي حول سياسة الجوار وأضاف بان هذا قرار الانضمام سيتخذ بعد هذه المحادثات فبدأت هاته المحادثات التي

[1] أمال بليدي–السياسة الاوروبية للجوار .جريدة الوطن رقم 5963 بتاريخ 07 جوان 2010 ،ص5

[2] أمال بليدي–السياسة الاوروبية للجوارنفس المرجع السابق ص5

أعلن عليها وزير الخارجية يوم 23 جانفي 2012 من أجل مناقشة رؤية سياسة الجوار المجددة والنظر في امكانية انضمام الجزائر اليها وكذا تحضير ورقة عمل يعتمد عليها لصياغة المخطط الوطني الخاص بالجزائر وبدأت تظهر المؤشرات الاولى على قبول الجزائر الانضمام الى سياسة الجوار المجددة من خلال زيارة المفوضي الاوروبي لتوسيع سياسة الجوار اليها في مارس 2012 أملا في استكمال حلقة جيران المغرب العربي باقناع الجزائر بجدوى التغير الذي طرأعلى سياسة الجوار والتي تم الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الاوروبين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نضمت في العاشر من ماي من نفس السنة[1].

علما بأن "اللجنة الفرعية للحوار السياسي " بين الجزائر والاتحاد الاوروبي والتي تدخل ضمن مؤسسات اتفاق الشراكة كانت قد بدأت أشغالها ولاول مرة مع نهاية سنة 2011 حيث تعرضت للملفات المتعلقة بالانتخابات ،حريةالتجمع،حرية الصحافة ، تحسين أداء الادارة في ارساء دولة القانون، مكافحة الغش واصلاح قطاع الامن فالبنسبة للجزائر فالاضطربات التي جاورتها في البلدان العربية والتي بدت فرصة ذهبية أمام القوى الدولية للاسقاط ببعض الانظمة في المنطقة مثلما حدث في ليبيا وما يحدث في سوريا فالجزائر دفعت بها الي تحصين نفسها من هذا الخطر بتقديم تنازل استراتيجي يبعد عنها الشبهات ألا وهي الانضمام الي سياسة الجوار الاوروبية الى جانب ابداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية الشراكة في مجال الحوار السياسي الذي بدأ باستقبال لجنة الاتحاد الاوروبي لمراقبة سير الانتخابات التشريعية في ماي 2012 هذا الموقف الذي عبر عن انسجام في الرؤى بين الجزائر والاتحاد الاوروبي الذي أنشاد بحسن سير الاصلاحات في الجزائر وتحسين الاوضاع فيها [2].

وهكذا أعلن وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر 2012 بأن المحادثات تسير في شكل ايجابي من أجل التوصل الى صياغة مخطط وطني خاص بالجزائر علما بأن الظروف التي قبلت فيها الجزائر الانضمام الى سياسة الجوار بدأت تتلاشى.

---

[1] بخوش مصطفى حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف طبعة الأولى القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 1996 ص120-121

[2] تمغارت اسمهان ،تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة، مقال دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع جوان 2013 ص 329.

الفرع الثاني : موقف المغرب من سياسة الجوار الأوروبي .

أما عن موقف المغرب من سياسة الجوار الاوروبي بمجرد الاعلان عن موضوع الجوار الجديد للاتحاد الاوروبي الموسع أعلن المغرب عن حماسه الكبير للفكرة [1].

فقد أعرب الملك محمد السادس في مارس 2000 عن أمل المغرب في الاستفادة من وضع متقدم في علاقته مع الاتحاد الاوروبي ، الذي قام بربطها بالشبكة الاوروبية للمواصلات ومكافحة الارهاب ، والتعاون في مجال نقل التكنولوجيا وقد تم منح الوضع المتقدم للمغرب في 12 أكتوبر 2008 بلكسمبورغ ، ففي 2003 مثلت الصادرات المغربية الموجهة للاتحاد الاوروبي ب78,6% من مجموع صادراتها وارتفعت واردات المغرب من الاتحاد الاوروبي في نفس السنة الى 58,99% من مجموع واردتها الخارجية 'كما يعتبر الاتحاد الاوروبي أول مستثمر أجنبي مباشرة في المغرب .

ويتصدر المغرب قائمة البلدان المستفيدة من سياسة الجوار الاوروبية والمساعدة المالية (بـ 200 مليون يورو في العام) ، واستهلت المفاوضات بشأن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق في مارس 2013 الذي من شأنه أن يمثل صكاً قانونياً فعلا لتأمين الاستثمارات وتطوير المبادلات التجارية[2].

الفرع الثالث : موقف ليبيا, تونس ومصر من سياسة الجوار الأوروبي .

أما عن موقف ليبيا من هذه السياسة،فهي كانت حديثة العهد بالعلاقات الاورومتوسطية،فهي لم تندمج في مسارها لأسباب سياسة إلا مؤخرا في يوليو 2007 بعد حل مشاكلها مع الاتحاد الاوروبي (أزمة لوكربي) وكان الرد الليبي مرحبا جدا وترجم الي خطوات عملية كان أهمها قيامها بحل القضايا العالقة التي تقف كحجر عثرة أمام تقدم هذه الشراكة هو الخطوة الاولى نحو علاقات جديدة مع الاتحاد الاوروبي[3].

---

[1] الفاسي الفهري ،سياسة الجوار الاوروبي ترد ايجابيا عن طلب المغرب بمنحه وضعا متقدما عن www.Maec.gov htm (09/04/2010)

[2] https: www.diplomatie.gouv.fr /ar/ afrique du nord.et moyen _ orient

تاريخ الاطلاع14/04/2019 على الساعة 16:05 .

[3] محادثات الوثيقة الاستراتيجية للسياسة الاوروبية للجوار ، بروكسل (12-05-2004) -ص 12 .

أما عن موقف تونس ومدى استجابتها لهذه السياسة فاقتصاد تونسي هو أحد أكثر الاقتصاديات انفتاحا في المنطقة المغاربية , فمنذ الثمنينات التزمت تونس في اطار مسار برشلونة باصلاحاتتهدف الى تحرير أكبر لاقتصادها وباعتبارها عضو في منطقة التجارة العالمية فانها تعتبر أول دولة في المحيط المتوسطي وفي العالم العربي وحتى في القارة الافريقية التزمت بمسار التبادل الحر سنة 1995 مع الاتحاد الاوروبي وتبلغ درجة انفتاحها سنة 2006 مايعادل 96% وقد نجحت كليا سنة 2006 جانفي في اتمام انجاز اجراءات التبادل الحر والتعزيز نموها الاقتصادي ومن أجل التأكيد على مدى التزامها بمضامين ومبادى سياسة الجوار الاوروبي فجاء في مقدمة الوثيقة التونسية خطة العمل لسياسة الجوار الاوروبي المقدمة سنة 2008 أن الالتزام بالدفاع عن القيم والمصالح المشتركة , يعد ضمن مستوى التطلعات بالنسبة لتونس , هذا مايشير الي أن خطة العمل هذه قد أقرت بنفسها عدم تحديد شدة الالتزام ودرجته وذلك يعتمد على الادارة الجيدة للاطراف، بهدف بلوغ السوق المجتمعية المتوسطية الحرة التي تساهم فيها تونس.فيتبين موقف تونس من سياسة الجوار في وضع الشريك المندمج وذلك من خلال تتبع مسار العلاقات المتبادلة بينهما وبين الاتحاد الاوروبي[1].

أما بالنسبة لمصر ومدى استجابتها لسياسة الجوار الاوروبية فمصر في ضوء ما تواجهه من تعقيد متزايد في بيئتهاالاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية يؤكد الاتحاد الاوروبي التزامه التام بمواصلة دعم مصر في مواجهة التحديات الراهنة فتعمل سياسة الجوار الاوروبية الجديدة كما أقرها مجلس الاتحاد الاوروبي في نوفمبر 2015 على تعزيز الاستقرار والامن والرخاء بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والامنية للاتحاد الاوروبي وفي هذا السياق تهدف أولويات الشراكة (2017-2020)التي اتفق عليها الطرفان الى التصدير للتحديات المشتركة التي تواجه كلا من الاتحاد الاوروبي ومصر بغية دعم المصالح المشتركة وضمان الاستقرار على جانبي البحر الابيض المتوسط على المدى الطويل2.

تسترشد أولويات الشراكة بالتزام مشترك بالقيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان كما تهدف الى تعزيز التعاون لمساندة استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية 2030 في مصر،

---

[1]–بن حسين سليمة، المرجع السابق ،ص 66.

[2]– الاتحاد الاوروبي : https: //eeas – europa eu /delegations / egypt –ar / 8717 تاريخ الاطلاع يوم 15.04.2019 على الساعة 10.15

وتشمل هذه الشراكة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والهجرة والامن ومكافحة الارهاب والتعاون في السياسة الخارجية من خلال عقد مشاورات مكثفة حول القضايا الاقليمية والدولية .

فالاتحاد الاوروبي ومصر يمضيان قدما في العمل وفقا للأولويات المشتركة المنصوص عليها في اطار اتفاقية الشراكة التي وقعت في 2001 ودخلت حيز النفاذ في 2004 وتقدم اتفاقية الشراكة اطارا للحوار السياسي المنتظم بين الشريكين كما تعزز التعاون في عدد من القطاعات الرئيسية بدءا من التجارة والاستثمار ووصولا الى الطاقة والتعليم وتضع إطارا للمساعدة الأوروبية القوية والمستدامة1.

المطلب الثالث : مراجعة سياسة الجوار الاوروبية في سنة 2011.

لقد كانت للتطورات الجارية في جنوب المتوسط أثر بالغ على الاتحاد الاوروبي أدى بالقيام بردة فعل اتجاه هذه الاحداث والتي عرفت بما يسمى " الربيع العربي " ففي سنة 2011 قام الاتحاد الاوروبي بمراجعة سياسة الجوار الاوروبية في ظل التغيرات المترتبة عن الثورات والحركات الشعبية في المنطقة العربية بالاضافة الى الوضع المالي المستقبلي للاتحاد (2020-2014) وقد وثقت الشراكة الجديدة في بيان مشترك استجابة جديدة حيال جوار متغير حيث رمى الى تبني مقاربة جديدة قائمة على

انجازات سياسة الجوار الاوروبي المحققة منذ عام 2004 وبما يستجيب لمطامح الشعوب[2].

وقد تم تغليف هذا المشروع بعبارة زاهية هي " الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار المتبادل في جنوب المتوسط "[3].

فيصف بيان الهيئة الأوروبية الصادر في 8 مارس 2011 الأحداث الجارية في جوارنا الجنوبي بأنها تحمل أبعاد تاريخية سيكون لها عواقب دائمة ولذلك يجب ألا يكتفي الاتحاد الاوروبي بأن يكون

---

[1]-نفس الرابط المذكور سابقا.

[2] -شبكة المنظمات العربية غير حكومية للتنمية، دليل ارشادي لاليات الجوار الاوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية ص 09 تاريخ الاطلاع 2019/05/23 على الساعة 9.30 .

[3] حسام شاكر، أوروبا والربيع العربي- مقال من موقع شبكة الجزيرة الاعلامية على الرابط

https: www .// .Aljazera opinions net/knoweledgegate تاريخ الاطلاع 2019/04/11 على الساعة 16.21

مشاهدا متفرجا وعليه أن يدعم رغبة الشعب في جوارنا من خلال اتخاذ خطوة نوعية الى الامام ضمن التزام مشترك بالقيم المشتركة : الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والحوكمة الجيدة وحكم القانون وتتضمن السياسة الجديدة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي العناصر التالية :

-مقاربة المزيد من أجل المزيد وهي التي يجب أن تكون في أساس السياسة المعاد النظر فيها , استنادا إلى المشروطية الايجابية .

التمايز في المقاربة وفقا لخصائص الشركاء ومدى امتلاكهم لمسار إصلاحي .

-المسؤولية أو المساءلة المشتركة في مابين الاتحاد الأوروبي وشركائه التي ستضمن في جو متواصل والاستفادة من تقارير التقدم المحقق باعتبارها أدوات تنطوي على توصيات خاصة لكل بلد .

-شراكة معززة مع المجتمع المدني (أي المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال والأكاديميةوالإعلام والنقابات والمجموعات الدينية) الأمر الذي أنشأ الاتحاد الأوروبي له آلية المجتمع المدني التي تغطي الجوار بأكمله[1].

ومن خلال هذه العناصر تقوم سياسة الجوار الأوروبية على بعض من الدعائم منها :

-تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والمساواة والديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والمجتمع المدني المزدهر .

-تحقيق الاندماج التدريجي في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والتعاون المعزز بما في ذلك من خلال التقريب التشريعي والتلاقي التنظيمي , وبناء المؤسسات والاستثمارات .

-خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود وتشجيع التواصل بين الشعوب .

-تشجيع التنمية والحد من الفقر , والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي والتنمية الريفية والعمل لمواجهةالتغير المناخي والكوارث .

-تعزيز بناء الثقة وغيرها من التدابير التي تساهم في تحقيق الأمن وتسوية النزاعات .

[1] شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية المرجع السابقص9

تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود

ولأجل دعم الدول المجاورة قدمت سياسة الجوار الأوروبية في إطارآلية الجوار الأوروبية والتي حلت محل الآليةالأوروبية للجوار والشراكة بمبلغ أكثر من 15 مليار يورو للفترة الممتدة بين 2014-2020 بحيث تقوم آلية الجوار الأوروبية على مبدأين رئيسين تقديم الحوافز ومكافأة البلدان الأفضل أداء فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة فأطلقت مفوضية هيئة العمل الخارجي الأوروبي عملية مراجعة جديدة لسياسة الجوار بهدف تكثيف هذه الأخيرة مع تطلعات البلدان الشريكة[1].

المبحث الثاني :آليات تطبيق سياسة الجوار الأوروبية.

لقد وضع الاتحاد الاوروبي مجموعة من المراحل لكل دولة متوسيطية عازمة على الدخول في حلقة الاصدقاء الاوروبية وتشمل هذه المراحل ثلاث خطوات وهذا ماسوف نراه في المطلب الاول من هذا المبحث من التزامات الأطراف في اطار سياسة الجوار الأوروبية ، الدول المعنية بخطة عمل سياسة الجوار الأوروبية و مجالات التفاوض في اطار سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الاول : أليات سياسة الجوار الاوروبية.

تقوم السياسة الجوارية على أساس مخططات العمل plan d'action ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة شريكة , تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في اندماجها مع هذه السياسة ويشير رئيس وحدة الغرب العربي بالاتحاد الاوروبي leonelloGabrici في تقديمه لهذه المخططات يوم 15/ 2005/02 بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية [2] مع عدم اشتراطها لاي شرط مسبق ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الاولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك تمهيدا لاندماجه في اطار هذه السياسة وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات.

الفرع الأول : التزامات الأطراف في اطار سياسة الجوار الأوروبية

[1] لعبان محمد ، عاشور هجيرة ، العلاقات الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسة والامنية الراهنة ،مذكرة ماستر 2016-2017 ،جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر،ص 33.

[2] سليمة بن حسين نفس المرجع السابق ص 74

أولا : الانضمام الي القيم المشتركة وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الاوروبي .

ثانيا : تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الاوروبي مع بعض المجالات ذات الأولوية وهي سبعة وتتمثل في : [1]

1- الحوار السياسي المدعم : وهو يتعلق باشتراك الاتحاد الاوروبي ضمن السياسة الدفاعية لأوروبا لشركائه المتوسطين في بعض شؤون السياسة الخارجية والامنية المشتركة بهدف الاستقرار والأمن في المتوسط .

2- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية : وذلك من خلال تكيف الدعم والمساعدات المالية وفتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية

3- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية : مع امكانية المساهمة في السوق الاوروبية الداخلية , وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الاوروبية في مجالات الادارة والجمركة والزراعة , الصحة والغذاء وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية .

4- التعاون في مجال العدالة والشؤون الخارجية : وهي تخص ادارة الحدود وتسير تسليم التأثيرات ومكافحة التهديدات الجديدة العابرة للحدود ودعم الأنظمة القضائية وتوسيع التعاون القضائي والشرطوي

5- ربط الحوار: وذلك في مجالات كالطاقة والنقل والبيئةومجتمعالمعلومات والبحث .

6- الاتصال بين المجموعات : أي تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين .

7- التعاون الجوي : والذي يقرب بين الدول المتوسطية بين الضفتين

8- تحديد برنامج اصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية : فهي بمثابة شروط تجسيد وتفعيل هذه السياسة لترقى الى المستويات السارية والمعمول بها داخل الاتحاد الاوروبي ومؤسساته [2].

الفرع الثاني :الدول المعنية بخطة عمل سياسة الجوار الأوروبية

[1] جعفر عدالة تطور سياسة دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلوم الاجتماعية العدد 06 19 ديسمبر 2014 ص 6

[2] Faysal – metaoui « politique européenne de voisinage :Alger exprime son refus « el watan04 septembre 2007 p2

أما بخصوص الدول المعنية بخطط عمل هذه السياسة فهي تتمثل في 16 دولة منها بخصوص منطقة جنوب غرب المتوسط : **المغرب , الجزائر ,تونس ليبيا** فضلا عن الدول الأتية : **مصر , سوريا , لبنان , الأردن , السلطة الفلسطينية ' اسرائيل , أرمينيا , أذربيجان , روسيا البيضاء , جورجيا , مولدوفيا , أوكرانيا** وتعد كل من المغرب وتونس أكثر الدول استفادة من هذه السياسة ويعد المغرب في وضع متقدم حتى أنه دعا الاتحاد الأوروبي الى تعميق هذه السياسة معه[1]

وقد تقرر بدء العمل بخطط العمل لهذه السياسة بها في 09 ديسمبر 2004 [2]

وتمكن أداة التنفيذ الرئيسية للسياسة الاوروبية للجوار في خطة العمل الوطنية التي تتم مناقشتها مع كل بلد والمصادقة عليه من الطرفين لمدة أدناها 3سنوات وتنص خطة العمل على أجندة اصلاحات , كما تشكل هذه الخطة خارطة طريق الاولويات الواجب تحقيقها , وكانت ستة بلدان عربية في الضفة الجنوبية قد أمضت خطط عمل , الاردن أمضت خطة عمل في اطار السياسة الاوروبية للجوار في ماي 2004 وصادق عليه الاتحاد الاوروبي في جوان 2005 ,أما تونس وقعت عليها في ماي 2004 وصودقت عليها في 4 جويلية 2005والمغرب في ماي 2004 وصودق عليها في 27 جويلية 2005 وفلسطين في ماي 2004 وصودق عليها في 4 ماي 2005 ولبنان في مارس 2005 وصودق عليها في 17 جانفي 2007 ومصر في مارس 2005 وصودق عليها في 6 مارس 2007 ويتم الاتفاق على خطط العمل بين الاتحاد الاوروبي والدولة الجار بعد أن تدرس التقارير الأولية عن هذا البلد على اعتبار أن تلك التقارير تحدد الاصلاحات وترتيبها وفق سلم الاولويات وتختلف خطط العمل من بلد لأخر وتعكس الأولويات

التي يتم الاتفاق حولها مع الاتحاد الاوروبي وتشترك في المجالات التي يتم التفاوض حولها .

الفرع الثالث : مجالات التفاوض في اطار سياسة الجوار الأوروبية.

عندما بدأت سياسة الجوار الأوروبية في منتصف عام 2004 بدأ بعدها التفاوض على خطة عمل الخاصة بكل دولة والتي يتم التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي والدولة الشريكة فتكمن مجالات التفاوض في مايلي :

الحوار السياسي والاصلاح .

---

[1]www .Liberty .article .htm (12/ 11/2011)

[2]Faycal métaoui « politique européenne de voisinage alger exprime son refus ' el watan04 septembre 2007)p 2

التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والتنمية

التعاون في مجالات القضاء , الحرية , الأمن وكذا شؤون الهجرة والعدالة

المسائل القطاعية مثل :النقل , الطاقة , مجتمع المعلومات البيئة والأبحاث والتنمية [1].

البعد الانساني : ويشتمل الاتصالات بين الشعوب , المجتمع المدني , التعليم , الصحة العامة .

لقد حفز الاتحاد الاوروبي الدول الجارة في مقابل التطبيق الجيد لمضامين الخطط بمجموعة من الامتيازات وتتمثل هذه الامتيازات فيمايلي :

الحصول على مزيد من الادماج في البرامج الأوروبية وزيادة المساعدات . تحسين التعاون العابر للحدود على طوال الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي .

ومن أجل ضمان السير الحسن للمراحل والبنود المتفق عليها ضمن خطط العمل تم توضيح لجان فرعية تسهر على المتابعة [2]يتم تقيم المخطط الأول لهذه الخطط بعد سنتين من بدء التنفيذ وعموما تعتبر خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك من العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبي , كما يصف هذا الأخير خطط العمل ب " الشراكة من أجل الاصلاح " فهذه الشراكة تمنح كل بلد امكانية اختيار وتيرة سيره مع الاتحاد الأوروبي ومجالات التعاون معه [3]. منذ 2007 بمعنى أنه لايزال التفاوض حول الانضمام اليها ومناقشة مخططات العمل بين هذه الدول والاتحاد الاوروبي قيد الجريان ومن ذلك أيضا اعداد مايسمىبتقارير البلدان الخاص بشركاء الاتحاد الاوروبي المتوسطين وكذا دول أوروبا الشرقية ويعد هذا الاجراء بمثابة غربلة للبلد المعني بالانضمام وهو اجراء يقوم على عنصرين :

- الاول : يخص المظاهر السياسية بمعنى مدى حضور عناصر من الديمقراطية , دولة القانون , حقوق الانسان , واحترام الحريات الأساسية , الاستقرار العدالة والشؤون الداخلية في الدولة المعنية بالانضمام .

---

[1] هايدي عصمت كارس المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية جامعة القاهرة المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى لسنة 2016 ص 27

[2] محمد مطاوع اوربا والمتوسط من برشلونة الى سياسة الجوار مجلة السياسة الدولية عدد 163 يناير 2006 ص40

[3] الشبكة الأورومتوسيطية لحقوق الانسان مرجع السابق –**www.ec.europa/en/external relations/document.f1.pdf.(11/12/2011).**

- الثاني : يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وأفاقه , ادارة الميزانية , السياسة المالية , الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية , الاصلاح الهيكلي , النقل , الطاقة .....الخ . [1]

فخطط عمل تنفيذ السياسة اذن هي عبارة عن وثائق سياسة مصوغة على نطاق واسع , فيما لايترتب عدم تنفيذها أي نتائج قانونية وقد صممت سياسة الجوار الأوروبي على نحو تكون معه ديناميكية وحيوية أي أنها يجب أن تراجع في ضوء نتائج التقارير عن التقدم المحقق في ما يتعلق بتنفيذ الأعمال ذات الاولوية وبالتالي القيام بالخطوات اللاحقة الكفيلة بتأمين تكامل أكبر مع السوق الداخلية ومع سياسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية الأخرى .

ويعزز التنفيذ ويراقب بوسائل مختلفة , بما في ذلك عبر اللجان الفرعية ذات الصلة بالاتفاقيات القائمة كالهيئات المشتركة فيمابين الاتحاد الاوروبي والبلدان الشريكة , بما يضمن ملكية مشتركة في العملية , التي تعقب تنفيذ الاصلاحات المتوافق عليها قطاعا تلو قطاعا كما تصدر حكومات البلدان المعنية أيضا تقارير عن تنفيذ خطة عمل سياسة الجوار الاوروبي فيما يتقدم المفوضية الأوروبية سنويا بتقارير البلدان عن التقدم المحقق في تنفيذ خطة العمل [2].

وعلى أساس هذه التقويمات يراجع الاتحاد الأوروبي مضمون خطة العمل ويتخذ قرارا بتكيفها أو اعادة النظر فيها أما القرارات المتعلقة بالخطوات اللاحقة الآيلة الى تطوير العلاقات الثنائية بما في ذلك توقيع اتفاقيات جديدة فيمكن أن تتخذ على أساس هذه التقويمات , كما قد تكون القرارات المذكورة مصنفةعلى هيئة اتفاقيات على سبيل المثال الأجندة المشتركة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي التي تبناها مجلس التعاون في نوفمبر 2009 فقد حلت هذه الأجندة محل خطة العمل السابقة وهي تساهم في التحضير لسريان مفعول الاتفاقية الجديدة وتسهيلها وفي عام 2010 فقد جرى التوافق فيمابين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على قائمة بأولويات العمل المشترك .

ومع ذلك تنبغي الملاحظة أن خطط العمل لاتتضمن جداول زمنية أو معالم واضحة , كان لجهة تقويم التقدم الذي حققه البلد أم لجهة النجاحات والاخفاقات الشاملة التي ندت عن سياسة الجوار الأوروبي

[1] جعفر عدالة تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلوم الاجتماعية *العدد 19 ديسمبر 2014 كلية العلوم الاجتماعية*

[2] دليل ارشادي لأليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية ص 7

باعتباره أن السياسة تغطي بعدا جغرافيا واسعا يضم بلدانا متنوعة ومروحة واسعة من مجالات السياسة بما في ذلك التعاون الاقتصادي والحوار السياسي والديمقراطية والطاقة [1].

المطلب الثاني : تقييم سياسة الجوار الأوروبية .

لتقيم سياسة الجوار التي أتى بها الاتحاد الأوروبي والعلاقات بالدول الجارة دون أن يكون مع ذلك توجيهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي والتركيز على مفهوم الجوار بما يعنيه من بناء علاقة شراكة بين هذه الأطراف والاتحاد الأوروبي يجب معرفة ايجابيات وسلبيات هذه السياسة .

الفرع الأول : ايجابيات سياسة الجوار الأوروبي .

- أهمية الشراكة في اطار سياسة الجوار الأوروبي تكمن في تأثيراتها الكبيرة المحتملة على الحياة العامة لدول الجوار ومجتمعاتها وعلى كافة الأصعدة والمستويات .
- ساهمت اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في هذا الاطار في دفع بلدان جنوب المتوسط الى الاندماج في الاقتصاد الحر بينهما , مبرزا أن الاتحاد الأوروبي سيشكل فضاءا حيويا هاما بحوالي 450 مليون نسمة وبنتائج خام يقارب عشرات الألاف من مليارات أورو.
- بارتفاع مستوى معيشة سكان أوروبا الجنوبية , سيشجع على شراء منتجات بلدان جنوب المتوسط والاستثمار فيها وفي المقابل ستمثل أوروبا الموسعة سوقا أكبر لصادرات الجنوب [2].

الفرع الثاني :سلبيات سياسة الجوار الأوروبي .

- ان موازين القوى التي جرت وتجري في اطارها مفاوضات الشراكة تميل بشكل حاسم لصالح الاتحاد الأوروبي الذي يتفاوض ككتلة واحدة قوية مع دول منفردة ضعيفة فجاءت هذه المفاوضات في ظل تحولات هائلة للنظام الدولي وبالتالي صممت اتفاقية الشراكة لتصبح أداة لتنشيط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في منطقة تمس الأمن الأوروبي .

---

[1] الحاج علي , سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة طبعة الأولى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005 ص 206

[2] عبدالسلام يخلف، " المتوسط كجماعةأمنية في مفهوم الجوار) "ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول الجزائروالأمني في المتوسط :واقع وآفاق ص 42

فأوروبا تتعامل بازدواجية ومصلحة في قضية الهجرة , فتاريخيا أوروبا هي من شجعت هجرة اليد العاملة عندما كانت في حاجة اليها بعد الحرب العالمية الثانية ولحد الأن مازالت تمارس سياسة الانتقائية في صفوف المهاجرين (قبول ذوي الشهادات والمهارات دون غيرهم) [1].

فأوروبا استعملت قضية الارهاب كورقة رابحة للضغط على بعض الدول سياسيا بينما تأوي جماعات ارهابية من الدول المغاربية خاصة بريطانيا لذلك لايلجأ الاتحاد الأوروبي لاستعمال البنود الخاصة بالشروط في اتفاقيات الشراكة ولا يمارس ضغوطا سياسة تذكر على أنظمة دول الجوار ازاء مسائل تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية في تلك الدول لصالح التعاون الاقتصادي والاستقرار السياسي وعليه رغم تعدد أليات وأهداف الاتحاد الأوروبي المحفزة على التعاون المشترك بين شفتي المتوسط , لكن الملاحظ هو أن النتائج المحققة تبقى متواضعة جدا وانتقائية لصالح الطرف الأوروبي .

فالاستثمار الأجنبي المباشر لايرقى الى الحجم الذي من شأنه أن يساعد اقتصاديات بلدان جنوب المتوسط على التطور في اتجاه دعم قدراتها على التنافس والرفع من مستويات نموها ومنه تفاقم الفارق التنموي بين ضفتي المتوسط على الرغم من المجهودات المبذولة على حساب بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ولعل ذلك ما يفسر الضغوطات المتواصلة للهجرة باتجاه أوروبا .

فرغم أن الشراكة السياسة والأمنية قد تعمقت , الا أنه لم يكن لها من تأثير على الأزمات التي عانت منها المنطقة (بدءا من الصراع الفلسطيني مرورا بالصحراء الغربية الى قبرص)فنرى اتفاقيات الشراكة تحدثت عن قيام منطقة مشتركة من الاستقرار والازدهار في المتوسط وعن التفاهم والحوار الثقافي لكن ذلك فشل بسبب الصراع العربي الاسرائيلي , حيث سعى المشروع بصيغة غير مباشرة للتطبيع مع اسرائيل دون أي مقابل من طرفها مع عدم ادانة الانتهاكات المتتالية لحقوق الانسان التي يقوم بها الاسرائليون ضد الفلسطينين[2]. فتم ربط المشاريع المدنية والحقوقية في المجتمعات المتوسطية بالاتحاد الأوروبي دفع بهذا الأخير لدعم المنظمات المروجة له دون غيرها من المنظمات غير الحكومية , مما أدخل الشك في الدول الجنوبية من سياسة تبحث عن ولاء وخدم أكثر مما تبحث عن

[1] سليمة بن حسين المرجع السابق ص 82

[2]سليمة بن حسين المرجع السايق ص 83

شركاء[1] , فاهتمت أوروبا بالصفقات الاقتصادية والوقائية الأمنية لحدودها على حساب الاهتمام بحقوق الانسان , فهي لا تضغط على الحكومات من دول الجوار بهذا الشأن الا بالقدر الذي يحقق لها مصلحة اقتصادية (استثمارات) كما لاتهتم بالمسائل الكبرى (فلسطين والعراق) والتي تؤثر على الأمن وعلى الشراكة في المتوسط [2].

من الضروري الاشارة الى أن السياسة الأوروبية للجوار قد عانت من نقائص في مجال الرؤية والتي تتعلق بأكثر من السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي , لأنها تتعلق بنطاقات وأولويات للاتفاق في مشروع الاتحاد الأوروبي , وهذا ماشكل تحدي مطروح له .

فمصداقية السياسة الأوروبية للجوار على مستوى الدولي تعتمد على انسجام السياسات المجسدة من طرف مختلف الدول الأعضاء .

فاستخدام كلمة أوروبية في عنوان هذه المبادرة "السياسة الأوروبية للجوار " يشير بشكل واضح الى المنطقة التي يمتد اليها الاتحاد الأوروبي ودولة الأعضاء هذه المفردة تبين في الحقيقة ليس فقط امتدادات هذه المبادرة ولكن أيضا أولوياتها ولأن الاتحاد الأوروبي يبدو الطرف المعني بأكبر المصالح والرهانات في هذا المشروع فانه بالضرورة يستطيع وضع أجندته الخاصة بما فيها مايمثل الأولويات الرئيسية المتقاسمة [3].

المطلب الثالث : التحديات والأفاق المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية

الفرع الاول : تحديات سياسة الجوار الاوروبي .

لقد أفرز مسار توسيع الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي حاولت سياسة الجوار الأوروبي التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها ولعل أهمها :

أولا: تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا مع الاستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع .

ثانيا: تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود , وذلك من خلال اعادة صياغة هذه الأخيرة وادارتها بكيفية تقحم وتشرك الأخرين وفقا لمعايير تميز به خاصة .

---

[1] المرجع نفسه ص 84

[2] عبد السلام يخلف المرجع السابق ص 42

[3] زهير بوعمامة السياسة الأوروبية للجوار دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي من مجلة المفكر العدد الخامس جامعة باجي مختار عنابة ص 246

ثالثا: تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي بدون الاضرار بالعلاقات التي يرغب الاتحاد في ارسائها مع الدول المجاورة الجديدة .

رابعا: تحدي اقحام الدول المجاورة في ادارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (الهجرة غير شرعية , الجريمة المنظمة , الارهاب , المشاكل البيئية , الحاجة للطاقة والمواد المائية .....الخ) من دون أن يضيف ذلك في خانة التدخل الداخلي[1].

ان التعامل مع جملة من التحديات من خلال سياسة الجوار يصبح أكثر صعوبة اذا أدركنا أن عملية توسيع الاتحاد أنشأت بالفعل ضغوط تقسيم جديدة غير معلنة , وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد , أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة من وجهات النظر الاقتصادية الاجتماعية , الثقافية والسياسية , وجملة هذه التحديات تجعلنا نؤيد الاتجاه الذي يرى أن الهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للجوار يبقى ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي الناشئ عن عملية التوسع وهذا مؤشر على أن الادراك الأوروبي لم يعد ينظر الى العلاقة مع فضاءه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات [2].

فيرى ستيفان فول أن الأحداث التاريخية التي تعيشها افريقيا الشمالية والشرق الأوسط قد أدت منذ عام 2011 الى تبني مقاربة سياسية جديدة بين ضفتي البحر المتوسط تتيح لنا حسب فول هذه المقاربة فرصة لبناء شراكة أكثر مساواة واحترام خصائص كل شريك وأن نكون أكثر تفهما باحترام التطلعات المشروعة للشعوب .

الفرع الثاني : أفاق سياسة الجوار الأوروبي .

فاذا كان المشروع الشراكة الأورومتوسطية ممتد في الزمن فان اللحظة التي نتكلم فيها عن هذه السياسة انما هي مرحلة مؤقتة في مسيرة هذه الشراكة لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة وضع الاحتمالات الممكنة للمشروع وتحديد اتجاهات سيره, وهذا من خلال تطور قضايا الواقع الحاضر , ففي ظل الحركية التي تعرفها منطقة المتوسط وتطور مشروع الشراكة , نجد أنفسنا نواجه تعدد وتعقد الرؤى المستقبلية للمنطقة والتداخل بين المبادرات الأوروبية المختلفة اتجاه المتوسط بشكل خاص وهو مايجعل الكثيرين يتساءلون عن مدى التوافق والتكامل أو الاختلاف بخصوص هذا التداخل , فهناك من يرى أن بينهما تكامل بناءا على أن السياسة الجوارية انما تبنى على المحافظة على الاطار

[1] سليمة بن حسين المرجع السابق ص 85

[2] ستيفان فول رؤيتي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جريدة الخبر اليومية (19 مارس 2012) ص 2

التعاوني القائم بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه , من خلال اتفاقيات التعاون مع الأولى و اتفاقيات الشراكة مع الثانية [1].

وأن اتفاقيات التعاون تستلهم من سياسات وميكانيزمات " اتفاقية الشراكة " من جهة ثانية وأن السياسة الجوارية تشترط الانضمام الى الشراكة المتوسطية أولا قبل الانضمام اليها من جهة ثانية وهناك من يرى أن السياسة الجوارية في طريقها الى نسخ السياسة الأورومتوسطية وهناك من يرى فرقا واختلافا بينهما على اعتبار أن الشراكة المتوسطية هي ثمرة لحوار ثنائي ومسؤولية ثنائية بينما السياسة الجوارية هي ثمرة لحوار ثنائي لكن بالتزام ومسؤولية أوروبية فقط ثم انه وفي ظل جمود الشراكة المتوسطية وفشلها فانه لا يستبعد في حال تقدم السياسة الجوارية أن تحل محلها .

ان الاتحاد الأوروبي عن طريق سياسة الجوار يسعى للبحث عن توازن يجب ايجاده بين التعمق والتوسع في علاقاته ويتجاوز اقامة مشروع يبنى على مجموعة قارية ضيقة جغرافيا الى مشروع يبنى على الاستقرار والرخاء ويحفظ لأوروبا مجالها الحيوي ومكانتها في ظل التنافس القوي عليه بين القوى الكبرى كما يساعد اقامة هذا المشروع الاتحاد الأوروبي على بناء البيت الأوروبي القوي بالتعاون مع جيرانه [2].

[1] بن حسين سليمة المرجع السابق ص 86

[2] بن حسين سليمة نفس المرجع ص 86

خريطة توضيحية

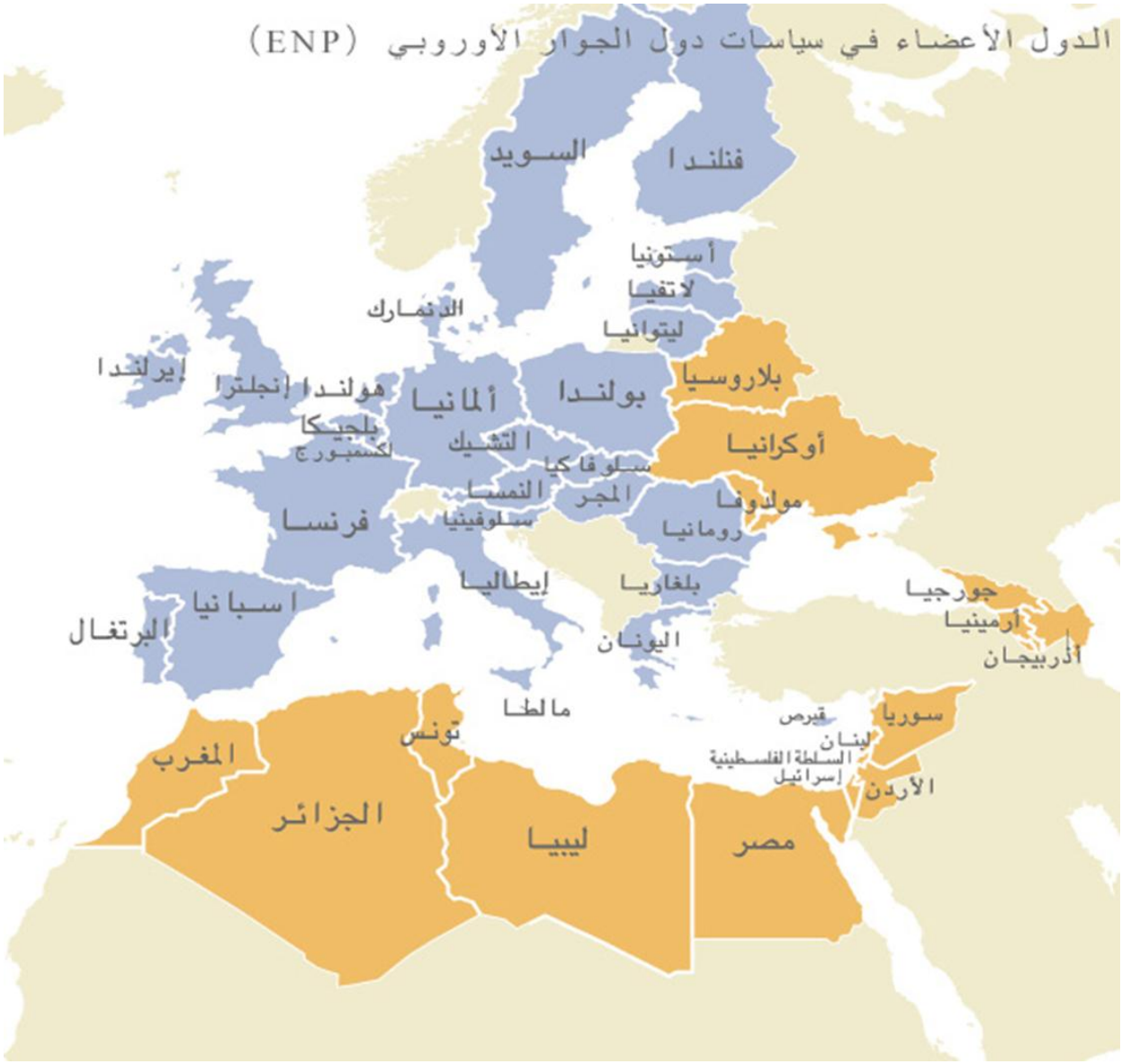

دول أعضاء سياسة الجوار الاوربية

دول اعضاء الاتحاد الأوروبي

http://www.nippon.com/ar/files/2012/08/d00001_fig02Ar1.jpg

خلاصة الفصل الثاني :

ما يمكننا قوله كخلاصة الفصل أن سياسة الجوار الأوروبية جاءت كنتيجة لمختلف التطورات الجيواستراتيجية لفترة مابعد الحرب الباردة وذلك بمنع الولايات المتحدة بالانفراد لوحدها في منطقة البحر الأبيض المتوسط فتمثل مضمون سياسة الجوار الأوروبية في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقته مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط فالدول المعنية بهذه السياسة هي دول جنوب وشرق المتوسط وتتمثل في الجزائر ,تونس,ليبيامصر ,المغرب,سوريا,لبنان ,السلطة الفلسطينية ,اسرائيل الأردن أما دول شرق أوروبا بلاروسيا , أوكرانيا ,مولدوفيا ,وفي الأخير دول جنوب القوقاز وتتمثل في جورجيا أرمينيا , أذربيجان فالاتحاد الأوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة بالاحترام القيم المشتركة للاتحاد والمتمثلة في الديمقراطية ,حقوق الانسان ,سلطة القانون , الحكم الراشد ,مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة , ترقية علاقات حسن الجوار .

الا أن هذه المبادرة الأوروبية جاءت بأهداف هي نفسها التي جاء بها المؤتمر برشلونة والتي عملت الشراكة الأورومتوسطية على تحقيقها وبمجئ سياسة الجوار الأوروبية أكدت دعم هذه المبادرات التي جاء بها مؤتمر برشلونة من خلال توسيع هذه الأهداف والتي تمس جميع المجالات السياسية والأمنية ,الاقتصادية ,الاجتماعية والثقافية .

الا أن في سنة 2011 وفي ظل التغيرات المترتبة عن الثروات والحركات الشعبية في المنطقة العربية والتي عرفت بمايسمى " **الربيع العربي** " قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة هذه السياسة وأطلقت عليها سياسة الجوار الجديدة والتي جاءت بجملة من العناصر منها مقاربة المزيد من أجل المزيد , التمايز في المقاربة وفقا لخصائص الشركاء ومدى امتلاكهم لمسار اصلاحي ,المسؤولية أو المساءلة المشتركة فيما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه,شراكة معززة مع المجتمع المدني أي مع المنظمات غير الحكومية وأوساط الأعمال والاعلام والنقابات والمجموعات الدينية .

خاتمة

خاتمة

من خلال تحليلنا لهذا الموضوع والتطرق الى أهم النقاط التي يثيرها موضوعنا يتضح لنا أن هذه المبادرة الأوربية والمتمثلة في سياسة الجوار الأوروبية والتي تعتبرتطورا عمليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي تضم دول الجوار الجنوبي والشرقي وذلك لخلق حلقة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي وهو ما رحب به مجلس الاتحاد والمجلس الأوروبي في ماي 2004 وبدوره الاتحاد الأوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة باحترام القيم المشتركة للاتحاد والمتمثلة في الديمقراطية وحقوق الانسان , سلطة القانون , الحكم الراشد , مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة وفي أعقاب الثروات العربية والتي من خلالها حاول الاتحاد الأوروبي التعامل مع هذا الواقع المتغير بوتيرة سريعة دفعه ذلك الى مراجعة سياسته فطرح مراجعة هذه السياسة الأوروبية بعنوان " **استجابة جديدة لجوار متغير** " وتشمل الست عشر دولة المخاطبين بسياسة الجوار فتعد هذه المراجعة استجابة للمطالب الديمقراطية التي ميزت الثروات العربية وهنا نعني بكلامنا الديمقراطية العميقة التي لاتعني انتخابات حرة نزيهة فحسب ولكن تشمل مختلف الحقوق والحريات المدنية كحرية التعبير وحرية الرأي وحرية العقيدة بالاضافة الى جهاز قضائي مستقل وجهاز شرطة وجهاز حكومي غير فاسد .

وفي الأخير كاستنتاجات نستطيع أن نستنتج جملة من النقاط :

– ان السياسة الأوروبية للجوار لا يمكن أن تفهم بعيدا عن مسار توسيع الاتحاد الأوروبي والتحديات التي أفرزتها مخرجات هذه العملية المعقدة .

– ان السياسة الأوروبية للجوار ليست سياسة مبنية مع الجيران انما هي استراتيجية محكمة للجيران وباتجاههم لتأمين حدود البيت الأوروبي .

–من ناحية مراجعة الاتحاد للسياسة لم يحدث أي تغير برامجي فلم يأتي الاتحاد الأوروبي بأدوات جديدة للترويج للديمقراطية في مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في أعقاب الربيع العربي ، كما لم تستطع تغيير ذهنية المستعمر السابق .

– أما من ناحية تغيير في الأهداف ، فاستمرار الأمن هدفا وراء سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط لذا لا تمثل مراجعة الاتحاد لسياسته الأوروبية للجوار تغير في الأهداف بقدر ماهي التطورات المرتبطة بتغيير و تجدد الازمات .

فنلاحظ أن المراجعة أحدثت تغير في مستوى الاهتمام والذي أطلق عليه **تغير تكيفي** كاستجابة للثروات العربية والتغير الذي شهدته المنطقة .

فسياسة الجوار مستفيدة منه الدول الأوروبية أكثر من الدول الجارة ففكرة المشروطية كانت أهم مؤشر يثبت تحكم الدول الأوروبية على الضفة الجنوبية والتي سميت بالمشروطية السلبيةبمعنى أن أي مساعدة تقدم للدول الا ولها مقابل مما زاد في هيمنة دول المركز على دول المتوسط .

الا أنه في أعقاب الثورات العربية بالرغم من التأكيد على مبدأ المشروطية كأساس لتعامل الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط لكن هناك استمرارية في غياب تطبيق المشروطية السلبية وعدم فاعلية المشروطية الايجابية حيث لم يتم الربط بين تقديم الحوافز ومدى تحقق الاصلاح السياسي وعليه لاقت هذه السياسة العديد من الانتقادات نظرا للجانب غير الالزامي لخطط العمل ولعامل المشروطية في حد ذاته .

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــع:

أولا /الكتـــــب :

1- بخوش مصطفى حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف طبعة الأولى القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2006 .

2- جعفر جرار ماستريخت الصراع الأمريكي الخفي دار النفائس 1993 .

3- الحاج علي , سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة طبعة الأولى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2005 .

4- سالم عيسى ، المعاصر في الاتحاد الأروبي ، دار الأهلي للطباعة مصر 1995 .

5- غازي فيصل حسين كتاب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي طبعة الأولى دار الراية الأردن 2017.

6- هايدي عصمت كارس المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية جامعة القاهرة المكتب العربي للمعارف الطبعة الأولى لسنة 2016

ثانيا / : الدوريـــــات العلمـــــية :(الجرائد والمجلات)

7- أمال بليدي–السياسة الاوروبية للجوار.جريدة الوطن رقم 5963 بتاريخ 07 جوان 2010 .

8- أنور محمد فرج السياسة الخارجية المشتركة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ‘علان برشلونة نموذجا.

9- بشارة لخضر، الاتحاد الاوروبي والربيع العربي ، مقال منشور بمجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد التاني، ماي 2013، الدوحة ، قطر.

10- تمغارت اسمهان ،تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة، مقال دفاتر السياسة والقانونالعدد التاسع جوان 2013.

11- جعفر عدالة تطور سياسة دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي مجلة العلو م الاجتماعية 06 العدد 19 ديسمبر 2014 .

12- زهير بوعمامة ،السياسة الاوروبية للجوار دراسة في مكون ضبط الاثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، مقال منشور ،مجلة المفكر، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2010.

13- طويل نسيمة ،سياسة الجوار الاوروبي وأثرها على دول جنوب متوسط ، مقال منشور بمجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 08، لسنة 2012.

14- مالك عوني ، السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، آفاق التكامل الجديد ، مجلة السياسة الدولة ، القاهرة ، مركز الاهرام أكتوبر 2000

15- محمد مطاوع اوربا والمتوسط من برشلونة الى سياسة الجوار مجلة السياسة الدولية عدد 163 يناير 2006 .

16-حسين طلال مقلد محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والامنية الأوروبية المشتركة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد 25 العدد الاول سوريا 2009 .

17-ستيفان فول رؤيتي للعلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جريدة الخبر اليومية (19 مارس 2012

18-مجدان محمد ، التحديات قيام السياسة الأروبية الموحدة و المؤطرة ، سياسات أروبا اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي نموذجا ، جامعة الجزائر3، 2000

ثالثا /الجرائـــد باللغة الفرنسيـــــة :

19-Faysal Metaoui « politique européenne de voisinage alger exprime son refus el watan 04 septembre 2007.

رابعا / المذكـرات والرســـــائل الجـامعية :

20- أمال حجيج ، الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في المتوسط : نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية دراسة حالة المغرب، مذكرة ماجستير، 2011-2012 ، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر.

21- سليمة بن حسين،الابعاد الامنية للسياسة الاوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004 -2012 -مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013- جامعة الجزائر.

22- صاحبي محمد الصالح ،السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي اتجاه المنطقة المغاربية (الهجرة غير شرعية نموذجا)، مذكرة ماستر، 2016- 2017 جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.الجزائر

23- عبد النور خليفي، الشراكة الاورومتوسطية : من اعلان برشلونة الى الاتحاد من أجل المتوسط, أطروحة دكتوراهجامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليةسنة 2011 .

24- لعبان محمد ، عاشور هجيرة ، العلاقات الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسة والامنية الراهنة ،مذكرة ماستر 2016-2017 ،جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، الجزائر.

25- معن عبد العزيز الريس، الإتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الجديد، مذكرة الماجستير 2014.

خامسا / أوراق العمل المقدمــة في المؤتمــرات والمحاضـرات .

26-عبدالسلام يخلف المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار) "ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول الجزائروالأمن في المتوسط :واقع وآفاق.

سادسا / المصـــادر الالكترونـــية :

27- سياسة الجوار الاوروبية مركز معلومات جيران أوروبا للمزيد أنظر على الموقع التالي
http //www.enpi-info .eu /main .php ? id 410§id – type

28 منبر المنظمات غير الحكومية الاورومتوسطية أنظر الموقع التالي 90// http / plan . ovh. net euromedp / spip / index. php ?§lang =ar

-**29** سياسة الجوار الاوروبية ، الوثيقة الاستراتيجية ، البيان 373لعام2004 :
http://ec .europa.eu/world/enp/pdf/strategy/paper.fr.pdf

30-الفاسي الفهري ،سياسة الجوار الاوروبي ترد ايجابيا عن طلب المغرب بمنحه وضعا متقدما عن:

1- www.Maec.gov htm (09/04/2010)

31-https: www.diplomatie.gouv.fr /ar/ afrique du nord.et moyen _ orient

32- الاتحاد الاوروبي : https: //eeas – europa eu /delegations / egypt –ar / 8717

33- حسام شاكر، أوروبا والربيع العربي- مقالمن موقع شبكة الجزيرة الاعلامية على الرابط :

https :// www.Aljazera.net/knoweledgegate opinions

34-الشبكة الأورومتوسيطية لحقوق الانسان

www.ec.europa/en/external-relations/document.f1.pdf.(11/12/2011).

- www .Liberty .article .htm (12/ 11/2011)

35- محزم عبد المالك: السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ، مأخوذ من مدونات موقع المكتوب.

http://melekherorist-moktooblog.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	ا
الشكر	II
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية للاتحاد الأروبي	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي	06
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي	06
المطلبالثاني: مبادئ السياسة الخارجية لاتحاد الأوروبي	12
المبحث الثاني الاجهزة المخولة لتطبيق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وعوامل الخارجيةالمؤثرةفيها.	17
المطلب الأول : الأجهزة المخولة لتطبيق السياسية الخارجية للإتحاد الأوروبي .	17
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي	22
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : تطور سياسة الجوار الأوروبية	
تمهيد	32
المبحث الاول :مفهوم سياسة الجوار الأوروبية.	33
المطلب الأول: تعريف أهداف و مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.	33
المطلب الثاني: مدى استجابة دول جنوب المتوسط الغربي من سياسة الجوار الاوروبية.	40
المطلب الثالث : مراجعة سياسة الجوار الاوروبية في سنة 2011.	45
المبحث الثاني :آليات تطبيق سياسة الجوار الأوروبية.	48
المطلب الاول : أليات سياسة الجوار الاوروبية.	48
المطلب الثاني: تقييم سياسة الجوار الأروبية	52
المطلب الثالث : التحديات والأفاق المستقبلية لسياسة الجوار الأوروبية	55
خريطة توضيحية	58
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
فهرس المحتويات	